مقالات الدكتور محمد على الجزولي



مجموعة مقالات عن العلمانية

إعداد

تيار الامة الواحدة

العلمانيون ... حوار هادئ (1-2)

الأربعاء 10 آب/أغسطس 2011

بعد ان فرغت من نقد ورقة بروفيسور محمد ابراهيم خليل المقدمة عن الدستور الاسلامى اطرح مبادرة لادارة حوار هادئ وموضوعى وعميق مع العلمانيين واناقش الخلافات الجذرية بين الرؤية الاسلامية والرؤية العلمانية للكون والانسان والحياة والتى انتجت طريقة تفكير ومنهجًا للحياة مختلفًا اختلافًا كليًا، فإنك إنك اليوم إذا أردت أن تبحث مسألةً سياسيةً من وجهة نظر إسلامية لتبين فيها زاوية النظر الإسلامي للمسألة المراد بحثها تجد نفسك فى حيرة من أي الأبواب تدخل وما هى المقدمة المناسبة لتناول المسألة، ذلك لأن تشوُّهاً شنيعاً أصاب عقولنا تجاه قضايا الفكر السياسي-نحن معاشر المسلمين-إلا من رحم ربي-وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول: «تنقض عرى الإسلام عروةً عروة كلما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها أولهن الحكم وآخرهنَّ الصلاة».

فإذا كانت بعض الجماعات تشخص واقعنا على أساس أن مشكلته الكبرى تكمن فى فساد العقيدة، والبعض الآخر فى فساد أنظمتنا السياسية، وآخرون ذهبوا إلى أن المشكلة الكبرى هى فساد الأخلاق وانحلال المجتمع، إلا أننى يمكننى القول إن أكبر مشاكلنا والتى كانت سبباً رئيساً فى جميع المشكلات المذكورة آنفاً هى التشوُّه الفكري الذي أصاب عقولنا وخرَّب قلوبنا فبتنا نرى، نسمع، نقرأ، نتذوق بحواس معتلة!! والتشوُّه الفكري يمكنني تلخيصه فى أن يتخذ الإنسان منهج تفكير فى حياته يتناقض مع وجهة نظره فيها، وأعنى بوجهة النظر أي تفسيره للوجود الإنسانى، فإنى أجد نفسي عظيم العجب والاندهاش من شخص يزعم أنه فى تفسيره للوجود الإنسانى يؤمن بفكرتي المبدأ والمعاد، ثم هو يحيا حياةً

لا علاقة لها بتفسيره هذا! ذلك لأن أسئلةً كبرى هى التى تشكل الأيدلوجية وتعطي الإنسان منظومةً معرفيةً ينطلق منها فى تعامله مع الكون والإنسان والحياة وهي: ماذا كان قبل الكون والإنسان والحياة؟ وماذا سيكون بعد الكون والإنسان والحياة؟ وكيف يجب أن تكون الحياة فى الكون؟ والسؤال عن كيفية الحياة فى الكون تأتى ثمرة طبيعية لتفسيري لها وإجابتى عن السؤالين السابقين، والإنسان حين يقول إنه قبل الكون والإنسان والحياة كان الله ولم يكن شيءٌ معه، وبعد الكون والإنسان والحياة العرض على الله يوم القيامة، ثم هو يحيا رغم زعمه الانتساب لتفسير على هذا النحو حياةً لاعلاقة لها بتفسيره هذا ، هو فى حالة من التشوه الفكرى أقبح وأشنع فى نظر العارفين من التشوُّه الخلقي، إن الإقرار بأن الحياة لها مبدأ ومعاد يستلزم أن يحيا الإنسان بموجب هذه الحقيقة الكبرى حياةً تختلف تماماً عن الحياة التى تتنكر للإله فى كل شيء في السياسة والاقتصاد والاجتماع والفن والثقافة.

منهجان منذ خلق الله الأرض والمنهجان يمضيان فى كل عصر وفى كل جيل يتبدل أبطال المنهجين وتتغير رموزهما، لكن المنهجين يشكلان حياة الإنسان وطريقة تفكيره، منهج يقوم على مركزية الإنسان وأن كلَّ شيءٍ فى الكون إنما هو خادم له بما فيها فكرة الإله نفسه، فالإنسان هو الأصل وسعادته فى الدنيا هي الهدف، حلال اليوم يمكن أن يصبح حرام الغد، وممدوح اليوم يمكن أن يصبح مذموم الغد، القانون فى هذا كله والعلة المؤثرة هى الإنسان، فالدين نفسه خادم للإنسان ليس إلا! فإذا تعارضت نصوصه مع مصلحة الإنسان أُهملت أو أُوِّلت، فكلُّ نصٍّ مقدسٍ خالف ما يقرره الإنسان من مصلحة أوَّله أو أهمله، هذا المنهج هو الذى شكل الحضارة الغربية، هو الذى جعل الغربيين يخرِّبون دينهم بأيديهم فيحرفون نصوصه ويبدلون أحكامه ويطمسون معالمه، والمنهج نفسه يراد له أن يتم فى المنظومة المعرفية الإسلامية، وتقرير مؤسسة راند حين يضع خطةً لتبديل الدين لصناعة الاعتدال بمفهومه الأمريكي، هو لا يريد أكثر

مما جرى للنصرانية واليهودية من التحريفز والمنهج الثانى مركزية الإله فالحياة منه بدأت وإليه تعود، والحياة هذه يجب أن تقوم على أساس يرضيه لا يغضبه، يسلم الإنسان له لا يتمرد عليه.

وبعيداً عن التفاصيل والتفريع فإن المعركة بين العلمانية والإسلام –ولا أقول الإسلاميين –هي فى حقيقتها معركة بين المنهجين منهج مركزية الإنسان، ومنهج مركزية الإله، والمعركة هذه ليست وليدة اليوم ولا الأمس وليست وليدة أفكار أهل زماننا ولم يكن لهم أي عبقرية فى التنظير لها، وإنما هى معركة قديمة فهي معركة كل رسول مع أمته ونبي مع قومه، بل لم يخرج إبليس من الجنة إلا (الأنا) في مواجهة (الإله)، لذلك ليس فى الأمرحداثة ولا عصر ما بعد الحداثة فذلك وهم كبير!! بل إنك ما أوردت فكرةً منحرفةً إلا أوردتُ لك مثالاً لها فيما مضى من عصور ودهور، فإن الله بعد أن أنزل كلمته الخاتمة لم ينشأ بعد هذا باطلٌ أوفكرٌ جديدٌ، ذلك لأن نشوء فكرٍ جديدٍ يتطلب نصوصاً جديدة لمعالجته، وهذا لا يكون بعد انقطاع النبوءة، وكلُّ ما نراه، نشاهده، نسمعه، نقرأه، إنما هو تجديد فى أشكال وصور الباطل القديم لا تجديد فى أصله.

وانطلاقاً من مركزية الإله التى أقرها الإسلام ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ لَا شَرِيكَ لَهُ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ۝﴾ انطلاقاً من هذا فإن الإسلام يطرح نظرية حقوق الإنسان طرحاً مختلفاً اختلافاً كلياً وجوهرياً رغم كل محاولات الترقيع عن الفكر الغربى، وإني أُشفق على قومٍ كلّما جاء الغربُ بجديدٍ قالوا لقد سبقكم إليه الإسلام بنفس الطريقة التى يطرحها الغرب، حتى جاء الغرب بحقوق المثليين فأخشى أن يطلع علينا غداً من يقول لقد سبقكم إليها الإسلام، إن للإسلام وجهة نظر مختلفة جوهرياً عن وجهة النظرالغربية للكون والإنسان والحياة، إن للإسلام منهج تفكير مختلف اختلافاً كلياً عن منهج التفكير الغربي، فقضية حقوق الإنسان التى تعتبر فى نظر بادئ الرأي من أكبر منجزات الحضارة الغربية ومع النظر والتأمل الهادئ للفكرة والواقع الذى أفرزته سندرك أنها من أكبر

كوراث الفكر الغربي!هذه القضية ينظر إليها الإسلام بموجب قاعدتين يجعلناه يختلف فى زاوية نظره لها عن الحضارة الغربية اختلافا جوهرياً:

القاعدة الأولى: تكامل الحقوق

فالغرب يجعل من الإنسان جزراً منعزلة متشاكسة وهو يبحث عن حقوق المرأة فى مواجهة الرجل وحقوق الطفل فى مواجهة والديه وحقوق أصحاب المال فى مواجهة العاملين وهكذا يوغر الغرب صدر كلٍّ ضد كلٍّ!! بينما يطرح الإسلام هذه الحقوق برؤية متكاملة غيرمتنافرة «إن لربك عليك حقاً ولنفسك عليك حقاً ولأهلك عليك حقاً ولزورك عليك حقاً فأعط كلَّ ذي حق حقه» وتفصيل هذا يطول.

القاعدة الثانية: تقديم الأولويات عند تزاحم الحقوق

إذا تزاحم حق النفس مع حق الوالدين، وإذا تزاحم حق الوالدين مع حق الرب، وهكذا يجعل الإسلام لفك الاشتباك هذا قاعدةً عظيمةً وهي «لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق» من عقل هذا عقل أنه لا تعارُض بين القيام بحق الله وحق الوطن وحق النفس وحق الزوج وحق الزوجة وحق الطفل، وإنما المشكلة التى لا تجد لها حلاً فى الفكر الغربى إذا تزاحمت هذه الحقوق ما هو الحل؟ بينما الإسلام الذي يقر بمركزية الإله يجعل لها حلاً واضحاً «لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق» فإن الله مقدَّمٌ على كل شيء، على حق الأب، والأم، والزوجة، والطفل، والوطن، بينما الحل فى الفكر الغربى أن يتمترس كلٌّ فى حقه وأن يعمل كلٌّ ضد كلٍّ.

وجدتُ نفسي مضطراً لأن أقدم بهذه المقدمة عن (التشوُّه الفكري ومركزية الإله ونظرية الحقوق) وأنا أتناول ما دار بين الباشمهندس الطيب مصطفى والدكتور عبد اللطيف البوني فى مسألة الوطنية

والإسلامية! مع إقراري بأن هذا الأمر يحتاج إلى كتاب مع وضوحه لعظم ما أصابنا من تشوُّهٍ فيه.وللحديث بقية...

العلمانيون ... حوار هادئ (2-2)

الأحد 14 آب/أغسطس 2011

ذكرت فى الحلقة الاولى ان تشوها كبيرا قد اصاب عقولنا وتخريبا شنيعا قد ضرب اذهاننا تجاه فهم قضايا السياسة والمجتمع، وتعتبر المصنفات والمؤلفات القديمة فى مجال الحكم والسياسة نادرة قياسا ببقية العلوم الاخرى التى كان المصنفون السابقون يهتمون بالكتابة فيها ويولونها اهتماما كبيرا، وذلك بسبب القطيعة التى تمت بين المؤسسة الدينية بدعوى الزهد والورع حتى انتشرت عبارة "من اقترب من ابواب السلاطين هلك!!" وأدى بُعد اهل الفقه والدين عن مؤسسة الحكم الى انحرافات كبيرة وظلت العلاقة بين الفقهاء والحكام فى الغالب إما البعد ورعاً او التبعية خوفاً من الفتنة واضطراب الامور!!

واعنى بضعف التأليف المصنفات المتخصصة فى هذا المجال، وإلا فإن المتصفح لاى كتاب فقه يجد ان ما اصطلح الناس على تسميته دينا وقصروا مصطلح الدين فيه مثل الصلاة والصوم والزكاة والحج يحتل خمسة او ستة ابواب فقط من كتب الفقه، لتمضى بعد ذلك كتب الفقه فى بيان مسائل الحكم والاقتصاد والاجتماع فتجد باب البيوع والشفعة والاجارة والرهن والوكالة والوقف والهبات والاطعمة والاشربة والقصاص والحدود والقضاء والحوالة والضمان والجهاد والغزوات لتعطيك صورة متكاملة عن التصور الاسلامى للكون والانسان والحياة وتصوره للكيفية التى يجب ان يعيش بها الانسان، والمؤلفات المعاصرة فى الفقه السياسى بدلا من ان تنكب على المبعثر فى كتب الفقه عن السياسة والاقتصاد تجمعه وتشرحه وتبين تفاصيله وارتباطه بحياتنا تأثرت فى معظمها بوجهة النظر الغربية فراحت تقارب بين الرؤية الاسلامية والغربية بهدف المقاربة ليس إلا !! خروجا من حالة الهزيمة النفسية فى ظل حاكمية الحضارة الغربية حتى صارت هذه المصنفات المعاصرة تطرح الاسلام على إستحياء وبرؤية تلفيقية وترقيعية لعلها تُخرِج الشرق والغرب من حالة التصادم الماثلة حاليا، علما بان الخلاف بين الاسلام والغرب ليس خلافا شكليا او فرعيا بل هو خلاف جوهرى واساسى وعميق يتعلق بمجمل المنظومة المعرفية وتفسيرها

للوجود الانسانى، هنالك فرق بين من يجعل الاله خادما للانسان وتابعا له ولمصالحه التى تحدده اهواء الانسان، وبين من يجعل الانسان تابعا للاله عابدا له خاضعا لاحكامه، هنالك فرق لا تخطئه عين غير معتلة بين من يجعل الانسان ندا للاله يحاكمه يخطئه ويصوبه فيقول ما قاله الله هنا خطأ وغير مقبول وما قاله هنا مقبول وجيد، وبين من يجعل الانسان عبدا لله يستسلم لحكمه ويخضع له يبتغى رضوانه ويحذر غضبه، هذه باختصار هى معركة الغرب والاسلام اليوم وبالامس وغدا ان ظل الغرب على ما هو عليه من فكر وضعى يجعل من وجود الاله كعدمه فهو موجود ولكن بلا صلاحيات حكم ولا تشريع ولا ضبط للحياة انه وجود صورى !! هذا الوجود الصورى هو الذي يجعل منتهى العلمانية الى الالحاد ومنتهى الفكر المادى الغربى الى انكار وجود الاله نفسه. البى بى سى تجرى استطلاعا حول مكانة الدين عند البريطانيين وتطرح خمسة اسئلة منها: هل تعتقد بان العالم بحاجة الى إله؟ فيجيب 34٪ من المستهدفين بالاستطلاع ان العالم ليس بحاجة الى إله !! حتى كتب أحد الصحفيين الكبار فى التايمز البريطانية "وداعا ايها الاله فاننا نستطيع العيش سعداء بدونك".

إن الذي يزعم انه مؤمن بوجود إله ثم هو يذهب يحدد طبيعة هذا الوجود فيقول وجود يسمح له بالتدخل فى شئون المسجد ولا يسمح له بالتدخل فى سوق الاسهم، إنه قبل ان يبحث ما إذا كان فى قلبه إيمان مدعو ان يبحث ما إذا كان فى رأسه عقل !! فالذى تحدد انت طبيعة وجوده هو ابنك وليس إلهك !! بل حتى ابنك اخرجته الحضارة الغربية فى ظل نظرية الحقوق والحرية من سلطانك.!!

إن معركتنا مع العلمانية عميقة جدا ميدانه العقل والفكر والمنطق قبل ان يكون ميدانه النصوص إذ لم أجد حتى الان علمانيا يكتب يحاضر يناظر يجعلنى احاول مجرد التفكير بان له عقل رغم انكبابى على كتبهم قراءة وتأملا من حسين مروة وحتى سيد القمنى ومرورا بصادق جلال العظم.

إذا أراد العلمانويون إبهارك حدثوك عن حقوق الإنسان فى الفكر الغربي، حدثوك عما يستمتع به الإنسان من حرية هناك ويصبح بادئ الرأى أمام هذا الحديث مبهورا مفتوحاً فاه !! ويبقى أصحاب التفكير السطحى يشعرون بحرج عظيم وهم يرون الإسلام يقيد المرأة بزى معين ويقيم على ذنوب حدوداً!! إنها قبل أن تكون أزمة نفسية يشعر بها السطحيون هى أزمة إيمان وأزمة فهم للإسلام وأزمة قدرة فى الدفاع عنه وأزمة إنتساب إليه أملتها ظروف الميلاد بلا وعى بلا فهم بلا بصيرة !! ذلك لأن قليلا من التفكير يطرح هذا السؤال المهم: من الذي جعل الحضارة الغربية معيارا أصلا حتى تقاس عليها بقية الافكار والقيم والتصورات؟ من الذي اعطاها هذه الحاكمية على جميع المفاهيم ؟! ان نظرة متأملة فاحصة للحضارة الغربية النظرية والحضارة الغربية الممارسة يرى انها من أكبر الكوارث التى حلت بالشرية ولهذا البيان موضع اخر.اريد هنا ان اطرح قاعدتين ينسفان بنيان العلمانية وهما:

نظرية الحقوق ترتبط بنظرية الملك:

من الذي يقسم الحقوق؟ وكيف تثبت هذه الحقوق أصلا؟ عندما أقول حق الانسان فى كذا وكذا ما هو المنطق الذي استق به هذه الحقوق؟!بعيدا عن السطحية فى فهم هذه العبارات تعالوا نعمق البحث أكثر لنقول: ما هو مصدر هذه الحقوق؟ ومن الذي له حق توزيعها؟ وبأي منطق نال هذا الحق؟! للمرأة حقوق على هذا النحو وكذا للرجل والطفل حقوق ولكن هل هذه الحقوق توقيفية ام توفيقية؟ بمعنى هل جلس الناس فى يوم ما من الزمان الغابر فى اجتماع كبير ثم قاموا بتقسيم الحقوق والواجبات بينهم على هذا النحو؟! إن نظرية الملك التى لها علاقة بمفهوم وجود الله هى التى ينطلق منها الاسلام فى فهم مسألة الحقوق، فالله الذى خلق الانسان والكون والحياة هو يملكها ثم هو وحده الذى له الحق فى توزيع ملكه كما يشاء، فالله يملك الرجل ويملك المرأة ويملك الكون ويملك الحواس ثم هو الذى ينظم حركتها على النحو الذى يرضيه فيعطى المراة حقوقا ويحرمها اخرى كما يعطى الرجل حقوقا ويحرمه اخرى

ويعطى الكافر حقوقا ويحرمه أخرى، فتصرف الله بالتشريع لكل بموجب ملكه لكل، والظلم تعريفه فى جميع اللغات التصرف فى ملك الغير بغير اذنه ولما كان ليس لله شريك فى الملك فكان كل تصرف منه على النحو الذى يرضيه هو تصرف فى ملكه لا يتطرق اليه الظلم ولا يقاس على غيره.

نظرية الحقوق فى الاسلام تقوم على التكامل لا التضاد:

فالفكر الغربى يطرح حقوق المرأة فى مواجهة الرجل وحقوق الشعب فى مواجهة السلطة وحقوق الفقراء فى مواجهة الاغنياء وحقوق الطفل فى مواجهة والديه، والغرب حين يطرح الحقوق بهذه الصورة يخلق مجتمعا غير متجانس بل يخلق من المجتمع الانسانى جزرا منعزلة وجيوشا متحاربة، بينما الاسلام يطرح الحقوق برؤية تكاملية لا تنازعية فيجعل الحقوق صورة واحدة ومشهدا متجانسا فيقول عليه الصلاة والسلام «إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِأَهْلِكَ وَلِضَيْفِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ»

وهنا تبدو العظمة والشمول فاعط كل ذى حق حقه ابتداء من الرب ثم من بعد ذلك جميع العباد مع جعل الاسلام حق الرب تبارك وتعالى فوق كل حق بل الضابط لكل حق، هذه هى الرؤية الاسلامية بعيدا عن التلفيق ومحاولات مجارات الخطاب الغربى فى انهزامية مقززة ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ ثم يقول ﴿ وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ﴾ ولكن ﴿ وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ ويقول عليه الصلاة والسلام «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ»

هذا هو الضابط الاسلامى فى نظرية الحقوق إذ هنالك فرق كبير بين نظرية تقوم على مركزية الاله وثانوية الانسان وأنه تبع لربه، وبين نظرية تقوم على مركزية الانسان وثانوية الاله والدين وجعلت الدين كله تبعا للانسان يبدله يغيره يحرفه بما يحقق أهواءه ومصالحه المتوهمة.

فهذا بعض من تهافت العلمانية والعلمانية تهافتها كثير . .. فهذا بعض ما اردت تسجيله وفى انتظار تعليقاتكم وادارة حوار عميق عن العلمانية وموقف الاسلام منها.

العلمانية... تشوهات فكرية ينبغي أن تصحَّح(1-10)

الأحد 25 أيلول/سبتمبر 2011

قرأت للكاتب بابكر فيصل بصحيفة السوداني عدة مقالات عن العلمانية منها مقالة في حلقتين بعنوان «الديموقراطيِّة والعلمانيِّة: حوار هادئ مع الشيخ عبد الحي يوسف»، والشيخ الدكتور عبدالحي يوسف حفظه الله قدير على الرد على ما ورد في المقالتين من تخليط ومغالطات إلا أني لما رأيت خطورة ما ورد فيهما من افكار ملتبسة رغبت في التعليق على المقالتين، وسأجعل ذلك في عدة حلقات قصيرة لما أعلمه من ملل الناس من قراءة المقالات الطوال، فقد اتصل بي بعض القراء الذين قرأوا ردي على الصحفي عثمان ميرغني وابدوا إعجابهم بالرد وعلميته لكنهم عابوا عليه طوله، وقالوا لو جعلته في عدة حلقات قصيرة لقرأه الكثيرون وكانت الفائدة أعم، ونزولاً عند رغبتهم هذه سأجعل ردي على الكاتب بابكر فيصل فى حلقات قصيرة لا سيما والافكار التى أود تناولها تتطلب طرحًا عميقًا وسبراً لغور العقل العلماني وخريطته الذهنية بما يكشف عن تداخل السلوك واشتباك المفاهيم وتخليط التاريخ بالنص، والنص بالعقل، والعقل بالهوى، فكان الناتج الفكري خداجًا مشوهًا تشويها مقززاً..

ويحسن بى هنا ان اجعل مقدمة هذا التناول تعريف التشوه الفكري، فإن الانسان أي إنسان كان لا يصدر عنه فعل الا عبر ثلاث مراحل، وجود وجهة نظر تجاه شيء ما ووجهة النظر هذه تُنتج طريقة تفكير محددة تجاه هذا الشيء، وطريقة التفكير هذه تُنتج منهج عمل، بمعنى ان التصرفات التى تصدر من الانسان تحكمها طريقة تفكير محددة وطريقة التفكير هذه تحكمها وجهة نظر، والانبياء عندما بُعثوا بالرسالة السماوية كان اول عمل يقومون به هو تصحيح وجهة نظر الانسان عن الكون والحياة، ومن ثم تصحيح طريقة التفكير المنبثقة من وجهة النظر تلك والتى تثمر منهجًا للعيش والحياة مختلفًا اختلافًا كليًا عما كان يعيشه الناس فى الجاهلية، فتُحدث للمسلم النقلة الكبرى والتغيير الجذري الذي يجعله يكره ان يعود في الكفر كما يكره ان يقذف في النار، والمسلم حين ينسجم منهج حياته مع طريقة تفكيره وطريقة تفكيره مع

وجهة نظره عندئذ يصبح مسلمًا مستنيرًا على بصيرة ووعي، وهذه هي صفة أتباع الرسول ﷺ فالاستنارة عندهم هي الإتباع لا الحداثة والتحلل من القديم ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ۖ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ هذه الاستنارة التى تجعل المسلم متصالحًا مع ذاته وضميره فى كل ما يصدر عنه من رؤى ومفاهيم وتصورات لا يعانى من الاستلاب الثقافى ولا التشوه الفكرى ولا التناقض المرجعى والمفاهيمى، يمضى فى الحياة كلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفى الحرب والسلم على نسق قيمي واحد، يأخذ من الله احكام الصيام ويأخذ منه احكام الحرب والسلام، فالرسول ﷺ عنده إمام الحياة وليس إمام الصلاة!! ولذلك يخلفه الخليفة والحاكم المسلم لا يخلفه ائمة المساجد والوعاظ والدعاة!!، فهذه هى الاستنارة ودونها الظلامية والضلال، قال تعالى﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾

ومدار هذا كله فى الموقف من المهمات الثلاثة المبدأ والمعاد والمعاش، فالمسلم فى الاجابة عن سؤال: ماذا كان قبل الكون والانسان والحياة؟ إجابته واضحة وهي كان الله ولم يكن معه شيء، وفى الاجابة عن سؤال وماذا سيكون بعد الكون والانسان والحياة؟ إجابته واضحة سيكون بعدهما العرض على الله للحساب، وفى الاجابة عن سؤال وكيف يجب ان تكون الحياة فى الكون؟ إجابته واضحة يقول يجب ان تكون الحياة فى الكون بالطريقة التى تنجينا من عذاب الله يوم العرض عليه، وتحقق لنا السعادة الابدية بدخول الجنة، هذه الاسئلة الثلاثة الكبار هى التى شكلت الفلسفات والايدلوجيات على مدار التاريخ الانسانى كله، واختلف البشر منذ ابيهم آدم الى الآن بل والى يوم القيامة الى ثلاث مدارس لا رابع لها- وليس هذا محل عرضى الآن- فذاك بحث ماتع تتجلى لك فيه عظم المنظومة المعرفية الاسلامية وتماسكها، والاجابات الواضحة التى يجيبها القرآن الكريم عن هذه الاسئلة هي التى تشكل عقل ووجدان المسلم، هذه

الإجابات تتطلب ان يجعل المسلم الحاكمية فى حياته كلها لله عز وجل وحده، لأن كل تصرف عنده مرتبط بميم المبدأ التى تعنى الخلق والملك فهو مخلوق لله مملوك له لا يجوز للمملوك اى تصرف بغير إذن سيده سواء كان هذا التصرف فى السياسة او الاقتصاد او الصوم او الصلاة، فمعركتنا مع العلمانية ليست معركة سياسية بل هي معركة عقائدية، والحديث معهم يجب ان يبدأ بألف باء تاء ثاء الاسلام وليس عن طريقة البيعة واسلوب الشورى، فذاك ذر للرماد فى العيون اذ تشوههم الفكرى هو الذى ادى بهم الى تبني العلمانية فى ميم المعاش مع اقرارهم البارد والبليد بميم المبدأ وميم المعاد.

هذه الكلمات ربما يراها بعض القراء بديهية ولا علاقة لها بنقض العلمانية وحتى تتضح الصلة بينها وبين التشوه الفكري الذي يعاني منه العلمانيون، فالعلمانيون إذا سألتهم هل تؤمنون بالمبدأ والمعاد بمعنى هل تؤمنون بوجود الله تعالى وبيوم القيامة والعرض على الله قالوا نعم!! لا سيما أولئك الذين هم على شاكلة الكاتب بابكر فيصل، لكن تشوههم يتمثل فى عزلهم ميم المعاش وفصلها عن ميم المبدأ وميم المعاد بمعنى ان إقرارهم بوجود الله تعالى ووجود يوم للحساب هو إقرار بارد وبليد وميت لا حياة فيه، لأن وجهة النظر هذه التى تقر بوجود الله تعالى ووجود حساب يوم القيامة تستوجب طريقة تفكير معينة ومحددة ودقيقة ومنضبطة، ومن ثم تستوجب منهجًا للحياة محددًا ودقيقًا ومنضبطًا، فالقول بوجود رب للكون ثم نحن نتحكم فى اختصاصات هذا الرب فنزعم انه لا صلة له بالسياسة والحكم والاقتصاد والحرب والسلم فهو لم يعد لنا ربًا ونحن الذين نحدد اختصاصاته ونضع خطوطًا حمراء لتدخلاته فأي رب هذا بالله عليكم ومربوبه هو الذي يحكمه ويقيد اختصاصاته؟!

ونواصل ...

العلمانية... تشوهات فكرية ينبغي أن تصحَّح(2-10)

الأربعاء 28 أيلول/سبتمبر 2011

ذكرت في الحلقة الأولى أن أعظم مظاهر التشوه الفكري للعلمانيين من ذرارى المسلمين هي أنهم يزعمون الإيمان بوجهة نظر تقر بوجود رب خالق وقيامة وحساب، لكنهم ما بين قدومهم من الرب وإقبالهم عليه يوم القيامة يريدون عزل هذه الجزئية التي هي عمر الإنسان وحياته من هذا السياق المفاهيمي، ولا يجعلون لوجهة النظر هذه أي أثر في شؤون حياتهم اللهم إلا تلك الشعائر التي يؤدونها إن كانوا أصلاً يؤدون شعائر!!.

وهذه المسالة أراها ضرورية جدًا في الحوار مع العلمانية لأنني أقول العلمانية لا يمكن أن تكون متسقة إلا في سياق إلحادي ينكر المبدأ والمعاد، عندئذٍ له ان يعيش كما يريد هو لا كما يريد الرب، والعلمانيون من ذرارى المسلمين إن هم واجهوا الحقيقة وبحثوا عنها فى غوائر النفس وخلجات الضمير عرفوا ان اعترافهم بوجود رب لا يحكم ولا يشرِّع ولا يحلل ولا يحرم الا فى حدود الشؤون الخاصة والعبادات، ولا يقيد علاقتى مع الآخر الملى أو الآخر الذمى، ولا يضع لى ضوابط فى المعاملات المالية من أرزاق ساقها اليّ ثم تركنى فيها سدى، ولا يحكم حربنا ولا سلمنا، ولا صلة له بحقوق من شهد له بالوحدانية ومن زعم معه التثليث، ولا موقف يحدده لى مِن مَن ينكر وجوده ويسخر منه، ولا واجب يشرعه لي تجاه من يؤمن به او يكفر، وفى الحالتين الموقف منهما سيان يقوم على قدم المساواة انه اعتراف بوجود رب كعدمه!! ولذلك كان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى يقول من شبّه صفات الله بصفات خلقه عبد صنماً ومن انكر صفات الرب عبد عدماً – لأنه ليس ثمةرب إن سلبناه كل تلك الصفات – ومن اثبت صفات الرب بلا تمثيل ولا تعطيل عبد رب الأرض والسموات، والعلمانية حين تقول الرب لا يتدخل فى السياسة والاقتصاد وإنما يتدخل فى العبادات والشؤون الخاصة، إما انها اخذت هذا من الرب نفسه يعنى هو الذى قال ان اتدخل فى هذا ولا اتدخل فى هذا، وطبيعة ديني يستلزم منها التدخل فى هذه الأمور وعدم التدخل

فى تلك، وعندئذ قلنا لهم اين قال الرب هذا؟! ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾وقال تعالى﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾-هذا هو الخيار الأول- وهو أن يزعموا أن الرب تبارك وتعالى هو الذي بين هذا وعندئذٍ طالبناهم بالدليل والبرهان، والخيار الثانى ان يقولوا هو لم يبين هذا ولكننا نفرض عليه هذا ويجب ان تكون هذه هى طبيعة الدين وعندئذٍ صاروا رباً للرب وسلطة اعلى منه اعطت نفسها حق تحديد طبيعة الدين وتحديد خصائص الرب!! وبعض متفيقهة العلمانيين يرددون قول رسول الله ﷺ «أنتم اعلم بامور دنياكم» ويزعمون أن السياسة والاقتصاد من أمور الدنيا ويبقى السؤال هل هم حقيقة تبنوا العلمانية استجابة لهذا التوجيه النبوى الذي فهموه خطأ ام هذه محاولة للتلبيس منهم؟!! وهل إذا تبين لهم بمئات الآيات وآلاف الأحاديث ان الإسلام يجعل قضايا الحكم والسياسة والاقتصاد من صلب الدين؟ سيقرون بذلك ويستجيبون لتلك الآيات والأحاديث أم أن مشكلتهم اصلاً فى تدخل النصوص فى هكذا امور فضاقوا بها ذرعًا وحرجت لها صدورهم، والله تبارك وتعالى يقول ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى انفسهم حرجًا مما قضيت ويسلموا تسليمًا﴾ وفى الحديث النبوي «تنقض عرى الإسلام عروةً عروة كلما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها أولهن الحكم وآخرهنَّ الصلاة » والرسول ﷺ يجعل اولى عرى الإسلام التى تنقض هى الحكم ويجعل الحكم من عرى الإسلام واركان الدين، والعلمانية حين تقول لا صلة بين الدين والدولة هى تصدر عن أحد جهلين أو عن الجهلين معاً إما انها تجهل معنى كلمة دين وإما أنها تجهل معنى كلمة دولة أو أنها تجهل المعنيين معًا، وان كان يحمل هذا العلماني شهادة دكتوراه فى اللغة العربية ذلك لأنه يكفيه لترك مقالته هذه معرفة ماذا يعني قوله من ناحية لغوية فقط ولم نأت للناحية الشرعية بعد !!! ومن كان الجهل هو الخيارات المتاحة أمامه فكيف يصف نفسه بالعلمية؟!

ونواصل...

العلمانية... تشوهات فكرية ينبغي أن تصحَّح(3-10)

الأحد 02 تشرين1/أكتوبر 2011

ختمت الحلقة الثانية "والعلمانية حين تقول لا صلة بين الدين والدولة هى تصدر عن أحد جهلين أو عن الجهلين معاً، إما انها تجهل معنى كلمة دين، وإما أنها تجهل معنى كلمة دولة، أو أنها تجهل المعنيين معاً، وان كان يحمل هذا العلمانى شهادة دكتوراه فى اللغة العربية ذلك لانه يكفيه لترك مقالته هذه معرفة ماذا يعنى قوله من ناحية لغوية فقط ولم نأت للناحية الشرعية بعد !!! ومن كان الجهل هو الخيارات المتاحة امامه فكيف يصف نفسه بالعلمية؟!" وسأعرض فى هذه الحلقة مصطلحات ينبغى الاتفاق عليها وادارة الحوار فيها عندما نناقش موضوع العلمانية او قل عندما نناقش دين العلمانية!! وهذه المصطلحات هي:

اولاً مصطلح الدين:

فالدين في اللغة يطلق على عدة معان:

الأول: المِلك والسلطان: كما في قوله تعالى:﴿ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾أي في مِلكه وسلطانه، فيوسف عليه السلام لم يكن ليأخذ أخاه معه ان هو حكم عليه بقانون الملك فأرشده الله عز وجل ان يحكم على اخيه بنى يامين بموجب قوانين شريعة يعقوب التى تقضى بأن يكون السارق رقيقًا عند المسروق منه، وهنا جاءت كلمة الدين بمعنى المِلك والسلطان فاذا ثبتت الصلة اللغوية بين السلطان ومصطلح الدين فكيف يزعم بنو علمان أنه لا علاقة بين الدين والحكم والسياسة؟!.

الثاني: الطريقة: كما في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ وهنا يجب التنبيه لامر عظيم وهو ان مصطلح الدين ليس حصريًا على ما كان من عند الله، فاذا اصطلح جمع من الناس على قوانين ونظم واحكام وقيم يحترمونها ويخضعون لها ويعاقبون من خرج عنها وصارت لهم اعرافًا وتقاليد فهى عندئذ أصبحت ديناً لهم، ولذلك قال القرآن لسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام قل لقريش ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ فما عليه

قريش يسمى دينًا ولم تكن قريش تزعم ان عبادتها للاوثان ونظمها الاجتماعية وقوانينها المالية قد اخذتها من نبي مرسل اليها من قبل الله بل هى شرّعتها ووضعتها من عند نفسها وورثتها عن آبائها، وبهذا الفهم الدقيق لمصطلح دين فانه لا يوجد بالمفهوم القرآنى «لا دينيون» فالكل لهم دين حتى الملاحدة اذ مجمل المفاهيم والقيم التى تشكل وجهة نظرهم عن الحياة هى لهم دين، والقرآن يقول لا يوجد شخص من غير إله فإما ان تعبد الله وحده او ان تعبد غيره من المخلوقات ملائكة كانوا او جنًا او بشرًا او حجرًا، واما ان تترك ذلك كله وتقول لن اتبع احداً بل ما توافق عليه نفسى وينتهى اليه عقلى أتبناه وعندئذ يقول القرآن الكريم انت تعبد نفسك وتتخذ إلهك هواك!! ، فالانسان اى إنسان كان لن يعدو قدره فيكون عبدًا على اى حال كانت هذه العبودية ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ وبهذا الفهم فالعلمانية دين، فهى حيادية تجاه المبدأ، فمن أراد أن يقر بوجود الله فليقر ومن أراد أن ينكر وجود الله فلينكر، والعلمانية حيادية تجاه المعاد فمن أراد أن يقر بوجود بعث ونشور فليقر ومن أراد أن ينكر فلينكر، وعن ميم المعاش قانون الانسان الذى يحكم معاشه وحياته الاقتصادية والسياسية وعلاقاته الخارجية والثقافية والتعليمية والإعلامية يضعها الانسان بنفسه فهو واضع دينه الذى يحكم هذه الجوانب اذ تبين ان السلطان والطريقة والمنهج الذى يسلكه الإنسان هو الدين ليس فى شقه الشعائرى والاخلاقى فحسب ولكن فى شقه الشرائعى والمشاعرى كذلك.

الثالث: الحكم: كما في قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ للهِ﴾ فعندما امر الله تعالى بالقتال حتى يكون الدين كله لله لم يقصد بالدين التدين وانما اراد الدينونة، وفرق بين التدين والدينونة فالتدين امر شخصى والنظام الاسلامى يقبل ان يكون من مواطنيه من يدين بغير دين الاسلام، لكن الله عز وجل لا يقبل ان تدين الارض لغير سلطانه وحكمه، فالجهاد شرع لإزالة الطواغيت التى

تجعل جزءًا من الارض تحت دينونتها فاذا زالت ودانت الارض كلها لله وحده عندئذ تحت الخضوع لسلطان الله هنالك مسلمون واهل كتاب، فعندما تكلم الله عز وجل عن الارض والسلطان جعل الغاية ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ وعندما تكلم عن الافراد جعل الغاية ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ أي يخضعوا للسلطان لا يؤمنوا بالقرآن، ولا يسمى ذلك إكراهًا بحسب العلمانية والديمقراطية نفسها إذ لا يشترط لخضوعك للقانون ايمانك به او موافقتك عليه والا لما وجدت معارضة فى الدول الديمقراطية التى تعمل عبر مشاريعها السياسية لتغيير قوانين والغاء مراسيم ترى الحزب الحاكم قد أخطأ فيها لكنها وهى فى المعارضة تدين لها وتخضع مع عدم إيمانها بها والا حدثت فوضى حتى إذا ما وصلت الى السلطة غيّرتها وألغتها، والديمقراطية فى حقيقتها هى ديكتاتورية الاغلبية، وكثير من المثقفين يخلطون فى مفهوم الإكراه الذى ورد فى القرآن بين مفهوم التدين ومفهوم الدينونة وقد عالجت ذلك فى رسالة سمّيتها «مفهوم الاكراه بين التدين والدينونة» تتبعت فيها مواضع ذلك فى القرآن والسنة مع مقارنة بالقوانين الوضعية لدول غربية وعربية من باب التبكيت والاستدلال على المخالف بما يعتقد حجيته!!

الرابع: القانون الذي ارتضاه الله لعباده: كما في قوله تعالى:﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾فالدين هنا جاء بمعنى العقوبات والحدود فالله عز وجل سمى قانون العقوبات دينًا فإما ان تاخذه من الله فهو دين الله عز وجل واما ان تأخذه من الشعب او اى جهة كانت وهو عندئذٍ دين الشعب ودين تلك الجهة وانت عندما تؤمن به وتقر بصوابه تؤمن وتدين بغير دين الله!!

الخامس: الذل والخضوع: يقال: دان لفلان أي خضع له وذل.

السادس: الجزاء، كما في قوله تعالى:﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ أي يوم الجزاء.

فهذه معانى الدين ومع ضغط الغزو الفكري على العالم الإسلامي تأثر كثير من ذراري المسلمين بالفكر الغربي ومصطلحاته، واختلطت المعاني وحَسِب الكثيرون أن كلمة (Religion) في الإنجليزية وأمثالها في لغات أخرى: تحمل نفس معنى كلمة دين في اللغة العربية، ولكن الحقيقة أن كلمة «دين» في العربية تحمل عدة معانٍ وردت كلها في القرآن الكريم منها: المُلْك، والحُكم، والسلطان، والطاعة، والجزاء، والمكافأة، والكلمة الإنجليزية (Religion) لا تحمل إلا معنى الطقوس ولا تحمل المعاني التي تحملها كلمة «دين» من التكليف بالخضوع التام والطاعة المطلقة للشريعة الشاملة. فمن الخطأ أن نترجم كلمة (Religion)بـ «دين»، وقد لا يوجد لدى غير العرب لفظة تعادل هذه الكلمة. فاذا كان الدين فى لغة العرب هو الملك والسلطان والطريقة والنظام والحكم والقانون والعقوبات والحدود فكيف يقال ان الدين لا علاقة له بالحكم والسياسة؟! ألم أقل لكم ان العلمانية تجهل معنى كلمة دين بل وتجهل معنى كلمة دولة وهذا ما سأبينه فى الحلقة القادمة!!

ونواصل الأربعاء القادم بإذن الله تعالى

العلمانية... تشوهات فكرية ينبغي أن تصحَّح(4-10)

الأحد 09 تشرين1/أكتوبر 2011

ذكرت في الحلقة الثالثة أن العلمانيين في نفيهم الصلة بين الدين والدولة يصدورن عن أحد جهلين أو الجهلين إما أنهم يجهلون معنى الدين وإما أنهم يجهلون معنى الدولة ووظائفها لأن العلمية تقتضي أن يصدر النفي أو الإثبات من تصوِّر صحيح ودقيق للمصطلحين وماهيتهما، ومن ثم بيان وجود صلة أو نفيها. وبينت في معنى كلمة دين وكيف أنها وردت بمعنى السلطان وبمعنى النظام وبمعنى الحكم وبمعنى القانون، وذكرت شواهد ذلك وشرحته واليوم أبيِّن معنى مصطلح الدولة ووظائفها ومن ثم

نظر هل ورد ذكر لهذه الوظائف وأحكامها في القرآن والسنة على وجه الإجمال الذي يثبت الصلة واترك التفصيل للكتاب الذي سيصدربعد هذه المقالات بذات الاسم.

مصطلح الدولة ووظائفها :

الدولة هي "مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لنظام سياسي معيّن يتولى شؤون الدولة والناس، وتشرف الدولة على أنشطة سياسية واقتصادية واجتماعية تهدف إلى تقدمها وازدهارها وتحسين مستوى حياة الأفراد فيها" هذا مجمل ما ورد في معنى الدولة في القواميس السياسية والمراجع العلمية، ويجعلون للدولة ثلاثة عناصر والتعريف هذا لا يختلف عليه مشتغلان بالسياسة لكن الاختلاف في عملية إشراف الدولة على الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هل هو إشراف تدخل أم إشراف تنظيم وحماية بين المدرستين الرأسمالية والاشتراكية، ويظهر من هذا أن الدولة تشرف، تراقب، تنظم، تتدخل، وتشرع ـ بحسب تبني أي النظريتين ـ للقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. يبقى السؤال إذا تدبرنا نصوص الكتاب والسنة هل نجد فيها ما ينظم، يشرف، يتدخل، ويشرع لهذه الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الخارجية والنشاطات الثقافية والإعلامية وحالتي الحرب والسلم وليس للدولة وظائف غير ما ذكرت، والخلاف واقع بين مفهوم الإشراف هل هو إشراف الوصاية أم إشراف التنظيم مع ترك الحرية للأفراد وما أردت بيانه هنا حتى يتضح المقال بالمثال سأذكر هذه الوظائف التي وردت في تعريف الدولة ومن ثم أذكر أسماء الأبواب التي وردت في كتب التفسير وكتب السنة متناولة هذه الوظائف غير متطرّق لطبيعة هذا التناول لأنني أريد في هذه الجزئية فقط أن أبيِّن تناول النصوص الإسلامية لموضوع الدولة ووظائفها فقد ذكروا في تعريف الدولة أنها تشرف على الآتي:

- النشاط الاقتصادي: راجع في كتب الفقه الإسلامي «كتاب الإجارة، كتاب الرهن، كتاب الوكالة، كتاب القروض، كتاب الزكاة، كتاب المزارعة، كتاب المساقاة، كتاب الربا، كتاب الجعالة، كتاب البيوع، كتاب المواريث، وكتاب النفقات» .
- سن القوانين والقضاء: راجع في كتب الفقه الإسلامي «كتاب القصاص، كتاب الحدود، كتاب القضاء، كتاب الشهادات، كتاب الجنايات، كتاب باب كراهية الحرص على الولاية وطلبها، باب التشديد في الولايات وما يخشى على من لم يقم بحقها دون القائم به، باب تعليق الولاية بالشرط، باب نهي الحاكم عن الرشوة واتخاذ حاجب لبابه في مجلس حكمه، باب ما يلزم اعتماده في أمانة الوكلاء والأعوان، باب النهي عن الحكم فيحال الغضب إلا أن يكون يسيرًا لا يشغل، باب جلوس الخصمين بين يدي الحاكم والتسوية بينهما، باب ملازمة الغريم إذا ثبت عليه الحق وإعداء الذمي على المسلم، وباب الحاكم يشفع للخصم ويستوضع له» .
- العلاقات الخارجية: راجع في كتب الفقه الإسلامي «كتاب العهود، كتاب الجهاد، كتاب السلم، كتاب الذمة، كتاب الصلح، أبواب الأمان والصلح والمهادنة، باب تحريم الدم بالأمان وصحته من الواحد، باب ثبوت الأمان للكافر إذا كان رسولاً،باب ما يجوز من الشروط مع الكفار ومدة المهادنة وغير ذلك، باب جواز مصالحة المشركين على المال وإن كان مجهولًا، باب ما جاء فيمن سار نحو العدو في آخر مدة الصلح بغتة، باب الكفار يحاصرون فينزلون على حكم رجل من المسلمين، باب أخذ الجزية وعقد الذمة، باب ما جاء في بداءتهم بالتحية وعيادتهم، باب قسمة خمس الغنيمة ومصرف الفيء» .
- الثقافة: «كتاب اللباس، كتاب الأشربة، كتاب السماع، كتاب العيدين، كتاب اللهو، باب ما يجوز المسابقة عليه بعوض، باب ما جاء في المحلل وآداب السبق، باب الحث على الرمي، باب النهي

عن صبر البهائم وإخصائها والتحريش بينها ووسمها في الوجه،باب ما يستحب ويكره من الخيل واختيار تكثير نسلها، باب ما جاء في المسابقة على الأقدام والمصارعة واللعب بالحراب وغير ذلك، باب تحريم القمار واللعب بالنرد وما في معنى ذلك، باب ما جاء في آلة اللهو، باب ضرب النساء بالدف لقدوم الغائب وما في معناه» .

من تأمل هذه الفصول والأبواب التي وردت في كتب الفقه علم أن الإسلام في نصوصه تناول كل وظائف الدولة لكن العلمانيين لا يقرأون كتب الفقه وما زال استعراض وظائف الدولة في كتب الفقه مستمراً.

ونواصل يوم الأربعاء

العلمانية... تشوهات فكرية ينبغي أن تصحَّح(5-10)

الأربعاء 12 تشرين1/أكتوبر 2011

تناولت في الحلقة الرابعة مفهوم الدولة ووظائفها ثم ذكرت الأبواب التي وردت في كتب الفقه وقد تناولت تلك الأبواب بنصوص القرآن والسنة وظائف الدولة ومهامها، وأردت بذلك أن أبين أن قول العلمانيين انه لا دولة فى الاسلام ناتج من جهلهم بمفهوم الدولة وجهلهم بالإسلام ولا إخالهم يقرأون كتب الفقه ليعلموا ما إذا كان الفقه الإسلامي تناول وظائف الدولة أم لا!!؟ وايراد هذه الأبواب من كتب الفقه الإسلامي مقصوده بيان فساد هذا القول وقد اصبح العلمانيون بعد هذا البيان امام خيارين اما ان يقروا بأن ثمة نصوصًا فى القرآن والسنة تناولت وظائف الدولة واما ان ينكروا ذلك وعندئذٍ يظهر بما اوردناه انها حالة جحود وعناد وليست حالة موضوعية ناتجة عن بحث علمي، واذا اقروا بوجود تلك النصوص التى تعالج وظائف الدولة فسد قولهم الاول واصبحوا امام خيارين اما ان يسلموا لها ويذعنوا بعد اقرارهم بوجودها ان كانوا حقًا مسلمين يستسلمون لأحكام الله ورسوله ﷺ، واما ان يقولوا هذه النصوص موجودة لكنها لا تصلح لهذا الزمان!! وعندئذ يصبح خلافنا معهم فى تحكمهم فى النصوص وزعمهم تاريخيتها علمًا بأنه لا يستطيع أحد ان يقيد كلام أحد من الناس دعك من كلام الله تعالى الا بقيد يذكره المتكلم نفسه، فان كان لا يجوز لاحد التحكم فى كلام أحد من الناس تفسيرًا وشرحًا وتعليلاً وتقييدًا وتخصيصًا فكيف بالتحكم فى كلام الواحد الأحد الفرد الصمد، فالقول بتاريخية النص –ما لم يقم دليل على هذا من القرآن والسنة –استعباط متعمد واستهبال مقصود ومغالطة وشبهة من شبهات بني علمان يدلّسون بها على الناس ليصرفوهم عن الحقيقة.

فموضوع الفصل بين السياسة والدين لم يخطر على بال علماء الإسلام لا قديمًا ولا حديثًا، بل لم تكن للانبياء وظيفة غير السياسة فالأنبياء كانوا أئمة الحياة بالنسبة لأتباعهم وليسوا أئمة الصلوات فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه

نبي وإنه لا نبي بعدي وسيكون بعدي خلفاء فيكثرون قالوا يا رسول الله فما تأمرنا؟ قال : أوفوا ببيعة الأول فالأول» متفق عليه، فانظر الى قوله عليه الصلاة والسلام «وإنه لا نبي بعدي وسيكون بعدي خلفاء» فالذى سيخلفه فيقوم مقامه هو الحاكم وليس الداعية او امام المسجد، فاذا كانت وظيفة النبوة يخلفهم عليها اتباعًا لنهجهم وسيرًا على طريقتهم هم الحكام اذن فهى وظيفة سلطانية تقوم على ادارة شؤون الناس بالاحكام الشرعية ولم يظهر الزعم بالفصل بين الدين والدولة إلا حديثًا، خصوصًا بعد إلغاء الخلافة؛ لأن القوم يريدون أن يؤسسوا لمبدأ فصل الدين عن السياسة. فالدولة في الإسلام ليست ثيوقراطية؛ لأن الحاكم في النظام الثيوقراطي سلطته إما من رجال الدين وإما من الحق الإلهي بوصفه ظِلُّ الله في الأرض، وهو يحكم على حد زعمه باسم الله بينما الحاكم فى الدولة الإسلامية يحكم «بما انزل الله» لا «باسم الله» وما انزله الله ليس امرًا سريًا يعلمه قوم او يأتيهم فى مناماتهم وانما هو موجود فى القرآن والسنة تحاكم الامة حاكمها الى القرآن والسنة فما صوّباه فهو الصواب وما خطآها فهو الخطأ وان قال به الحاكم، فالعلمانيون فى عالمنا الإسلامي يخشون من تكرار تجربة وقعت فى الغرب وهذه التجربة لا يمكن ان تقع في المجتمع المسلم لأن طبيعة الدين عنده وعلاقة الأمة بالسلطة تختلف اختلافًا جذريًا وإن وقعت في بعض الصور الشائهة في تاريخنا فقد ادركت الأمة انها صور شائهة وواجهها العلماء الربانيون في زمانها ووقفوا في وجهها حتى دخلوا السجون وضُربت منهم الظهور، فالإمام أحمد رحمه الله تعالى كان يُضرب حتى يُغمى عليه حتى كتب الله له النصر في الدنيا قبل الآخرة ومنهم من واجه هذا الانحراف الذي احدثه بعض الملوك حتى لقي الله شهيدًا، فالدين لم يندثر وتلك الصور والتطبيقات الشائهة لم تجعل العلماء المستنيرين في ذلك الزمان في ردة فعل غير موضوعية ينكرون صلة الدين بالحكم والسياسة لكنهم راحوا يعالجون ذلكم الانحراف، والأمة حين تدرك أن نظام الحكم في الإسلام يقوم على قاعدتين عظيمتين أولاهما استمداد التشريع من الله واستمداد السلطان من الأمة تدرك جميع حقوقها.

وعن القاعدتين أحدِّثكم في الحلقة القادمة مع مقارنة بمقولات العلمانيين.

العلمانية... تشوهات فكرية ينبغي أن تصحَّح(6-10)

الأحد 16 تشرين1/أكتوبر 2011

من المفاهيم التى ينبغي أن تصحح لدى العلمانيين مفهومهم عن الدين ومفهومهم عن الدولة، إذ لو عقلوا معنى الدين ووظائف الدولة، لوجدوا أن الماعون الذي يسع الدين هو الدولة، وليس ماعون الفرد ولا ماعون المجتمع فحسب، فمن أحكام الدين ما يقوم به الفرد فى خاصة نفسه، فكانت هنالك الأحكام الخاصة التى تتعلق بالعبد وربه،

ومن أحكام الدين ما يتعلق بالمعاملات المالية والبيوع والانتاج، وتدوير المال لا قصر تداوله بين طائفة من الناس وافضلية القروض على الصدقات فكانت هنالك الاحكام الاقتصادية، ومن أحكام الدين ما يتعلق بالزوج والزوجة والاسرة فكانت هنالك الأحكام الاجتماعية، ومن أحكام الدين ما يتعلق بالتعامل مع الآخر حرباً وسلماً، والعهود والمواثيق بين أمة الإسلام وغيرها من الأمم، فكانت هنالك الأحكام التي تتعلق بالعلاقات الخارجية، ومن أحكام الدين ما يتعلق بالتعامل مع مخالفي الشريعة بالعقوبة حداً أو تعزيراً، فكانت هنالك الأحكام التي تتعلق بالقانون الجنائي، بل وقانون الإجراءات الجنائية الذي يتحدث عن الإثبات وطرقه والشهود وصفاتهم، ومن أحكام الدين ما يتعلق باللهو وحدوده واللعب والاستهام والمسابقة والتنافس وأحكام الدف والمعازف والنرد، فكانت هنالك الأحكام الثقافية، ومن أحكام الدين ما يتعلق بالحذر وضوابطه، والظن وحالاته والتجسس وأحكامه، فكانت هنالك الأحكام الأمنية، ومن أحكام الدين ما يتعلق بشروط الإمامة الكبرى ووجوب الشورى وأحكام البيعة وضوابط عزل الحاكم، فكانت هنالك الأحكام السياسية، فالماعون الذي يسع الدين هو ماعون الدولة، والقول بأن الأحكام التي تتعلق بالفرد وربه هي فقط الدين أو تلك التي تتعلق بالفرد والأسرة أو ما اصطلح على سميته بالأحوال الشخصية هو إعمال لجزء يسير من أحكام الدين وتعطيل لكل ما سبق ذكره من أبواب لم يخلُ منها كتاب فقه إسلامي، فأصغر كتب الفقه اشتمل على «47» باباً،

وأوسع كتب الفقه اشتمل على «170» باباً لم تتجاوز ما يزعم العلمانيون أنه الدين فقط من صلاة وصوم وزكاة وحج وطهارة السبعة أبواب، وبقية الأبواب تتحدث عن حياة الناس العامة، وأورد الفقهاء فيها مئات الآيات وآلاف الأحاديث، فأين ذهبت هذه الأبواب؟ وهل وقف العلمانيون عليها؟ لا أظن ذلك. وجاء فى رد الكاتب بابكر فيصل على الشيخ عبد الحي يوسف: «حديثُ الشيخ عبد الحي عن أنَّ هناك قسماً شرعياً في الأحكام يُعرفُ بالشورى حديثٌ لا يسندهُ دليلٌ في الواقع وفي التجربة التاريخية. فالقرآن لم يضع قاعدة لكيفية اختيار الحاكم. والرسول لم يعرض لهذه القضيِّة من قريب أو بعيد وإلا لما حدث الخلافُ حولها كما سنوضح لاحقاً. الشورى من الناحية الإجرائية لم تكن في يوم من الأيام وسيلة لاختيار الحاكم بأسلوب مُحدَّد ومُفصَّل ومتفقٌ حوله. ومن ناحية النتائج فقد كان هُناك على الدوام اختلافٌ في أمرها هل هي مُلزمة للحاكم أم غير مُلزمة» أولاً في هذا الكلام تخليط كبير وبيان فساده من سبعة أوجه:

1. لم يختلف الفقهاء فى حكم الشورى والجميع يقول بوجوبها لقوله تبارك وتعالى﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾والأمر للوجوب ما لم يأت صارف يصرفه عن ذلك، وإنما اختلفوا فى الأخذ بالمشورة بعد التشاور، وهل يجب على الحاكم الأخذ بالمشورة أو لا يجب؟ وفرق بين أن يشاور ابتداءً فيستفيد من آراء الناس ويستطلع مواقفهم ثم له أن يأخذ بأحسنها أو يرشده ما استمع إليه إلى الخلوص إلى رأي آخر لم يقل به أحد من الذين شاورهم، وهذا خلاف فقهي لا عقدي.
2. الفرق بين الديمقراطية والشورى ليس خلافاً فقهياً على نحو ما وقع بين الفقهاء في حكم الأخذ بالمشورة لا في حكم الشورى ابتداءً، إذ الخلاف بين الشورى والديمقراطية في موضوع كل واحد منهما ومجاله لا فى كيفيته وآلياته. وصرف الحديث إلى الآليات والكيفية وما إذا كانت منضبطة أم لا هو صرف للأنظار عن أس الخلاف وأساس التناقض بين المصطلحين، فالديمقراطية منحوت لفظي في جدار الحضارة الغربية يعني حق الشعب في اختيار أحكامه واختيار من يحكمه بها !!

والشورى منحوت لفظي في جدار الحضارة الإسلامية يعني حق الأمة في اختيار حكامها لا أحكامها، إذ الأحكام والقوانين لا يشرعها الحاكم وإنما يطبقها مستنبطة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم. وإذا تأملنا القرآن وجدنا أن الله عزَّ وجلَّ نفى الخيار عن الإنسان في أمرين اثنين يتعلقان بربوبيته تبارك وتعالى، أولهما في خلق الإنسان وإيجاده لم يكن للإنسان خيار وهي ميم المبدأ فقال تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللهِّ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾فلم يختر أحد منا أباه ولا أمه ولا قبيلته ولا لونه. والأمر الثاني في الطريقة التي يجب أن يعيش بها فى الحياة، فإن كان حقيقة عبداً لله يقر بربوبيته فليس له أن يختار أحكامه وتشريعاته بل يذعن مسلماً خاضعاً لأحكام الله تعالى، هذا إن كان مؤمناً، أما إن كان كافراً فله ما يريد، فقط فليتحمل نتيجة اختياره في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُّ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللهَّ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِينًا﴾ فانظر إلى نفي الخيرة عنهم إذا ما قضى الله أمراً أو شرع حكماً، ونفي الخيار الأول نفي قدري يتعلق بالخلق، ونفي الخيار الثاني نفي تعبدي يلتزم به المؤمنون الموحدون، قال تعالى ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ فالديمقراطية تقول للناس اختاروا هل تريدون الشريعة أم لا ؟! والشورى تقول للناس اختاروا مَنْ مِنْ الناس تريدونه ليحكمكم بالشريعة؟ وفرق بين القاعدة التي يتم على أساسها الاختيار فى المنظومتين.

ونواصل يوم الأربعاء في ذكر ما تبقى من الأوجه السبعة لبيان بطلان التخليط المذكور أعلاه.

العلمانية... تشوهات فكرية ينبغي أن تصحَّح(7-10)

الأحد 23 تشرين1/أكتوبر 2011

ذكرت فى الحلقة السادسة طرفاً من حديث الكاتب بابكر فيصل عند تعليقه على كلام الشيخ عبد الحي يوسف عن الشورى، وذكرت أن كلامه هذا فيه تخليط وتشوه كبير، وأن الرد عليه من سبعة اوجه ذكرت منها وجهين، وحتى يربط القارئ بين بقية الوجوه اعيد نقل كلامه وتلخيص الوجهين السابقين بايجاز: «حديثُ الشيخ عبد الحي عن أنَّ هناك قسماً شرعياً في الأحكام يُعرفُ بالشورى حديثٌ لا يسندهُ دليلٌ في الواقع وفي التجربة التاريخية. فالقرآن لم يضع قاعدة لكيفية اختيار الحاكم. والرسول لم يعرض لهذه القضيِّة من قريب أو من بعيد، وإلا لما حدث الخلافُ حولها كما سنوضح لاحقاً. الشورى من الناحية الإجرائية لم تكن في يوم من الأيام وسيلة لاختيار الحاكم بأسلوب مُحدَّد ومُفصَّل ومتفقٌ حوله. ومن ناحية النتائج فقد كان هُناك على الدوام اختلافٌ في أمرها هل هي مُلزمة للحاكم أم غير مُلزمة»، وذكرت أن من اوجه التخليط هنا عدم تفريق الكاتب بين إجماع الفقهاء على قولهم بوجوب الشورى واختلافهم فى الأخذ بالمشورة بين القول بأنها معلمة او ملزمة، فالشورى من حيث اصلها هى واجبة على الحاكم لعموم قوله تعالى ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ وشاور هنا فعل أمر والأمر يفيد الوجوب ما لم يقم صارف يصرفه الى الاستحباب، والوجه الثانى أن الخلاف بين الشورى والديمقراطية ليس خلافاً فى الاجراءات ودقتها، وانما هو خلاف عقدي، فالشورى تعني حق الأمة فى اختيار حكامها لا احكامها، والديمقراطية تعني حق الأمة في اختيار حكامها وأحكامها هذا تلخيص ما مضى.

الوجه الثالث: ذكر الكاتب أن حديث الشيخ الدكتور عبد الحي يوسف لا يسنده دليل من الواقع او التجربة التاريخية، وهذا خلط عظيم إذ ادلة الشريعة ليست من الواقع وإنما من الكتاب والسنة، فاذا كانت فى الكتاب والسنة أدلة توجب الشورى وترد السلطان للامة ولم يلتزم بها الواقع ولم يسبق للامة العمل

بها –وهذا حديث غير صحيح من ناحية تاريخية كما سأبين –لكننا إن افترضنا وقوعه فهذا لا يعني بطلان ما ورد من النصوص الشرعية فى وجوب الشورى.

الوجه الرابع: الواقع والتاريخ موضعان للحكم وليسا مصدرين له، فالناظر للواقع والتاريخ والأحداث للحكم عليها لا للحكم بها، والقرآن الكريم كان واقعياً وهو يفرق بين الكتاب المنزل الذى أورثه الله عزَّ وجلَّ المصطفين من عباده، وبين منازلهم فى التمسك به والالتزام بتشريعاته قال تعالى ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُم سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ الله ذَلِكَ هُوَ الفَضْلُ الكَبِيرُ﴾ فالقرآن الكريم يقول إن الذين تنزل عليهم القرآن على ثلاثة منازل، ووجود ظالمين لأنفسهم وظالمين للناس لا ينقص من قدر القرآن ولا يشوه أحكامه، ففرق بين الكتاب المنزل ومحاولات البشر لتطبيقه على أرض الواقع يصيبون حيناً ويخطئون أحياناً كثيرة.

الوجه الخامس: كثيراً ما يخطئ العلمانيون عندما يحاكمون الإسلام السياسى بتجربة الحجاج أو ملك الأمويين والعباسيين العضوض، أو تجربة تركيا أو الإنقاذ هذه، وتلك محاولات وجهد بشرى لتطبيق الدين، لكنها ليست الدين نفسه. والتفريق بين الإثنين يجعل البحث موضوعياً عندما نبحث بحثاً علمياً شرعياً دقيقاً هل في الإسلام أي في القرآن والسنة، وليس في واقع المسلمين وتاريخهم نظام للحكم؟! والذين ينظرون أيضاً إلى تجربتنا عبر التاريخ نظرة قدسية كقدسية النصوص هم يسهمون في جعل العلمانيين ينفرون عن تفهم ما نعنيه بالحكم في الإسلام، وما نعنيه بنظام الحكم الإسلامي فهو ليس الحجاج بالضرورة بل وليس كسروية الامويين ولا قيصرية العباسيين ولا ثيوغراطية الشيعة الذين يقولون بعصمة الإمام وإنه يتحدث باسم الله، وما بين ميكافلية بعض السنة الذين أضفوا شريعة على انحرافات السلطان بدعوى درء الفتنة وثيوغراطية الشيعة الذين أضفوا قدسية على تصرفات الائمة واقوالهم تشكل واقعنا السياسى وتاريخنا السياسى. إن نظام الحكم فى الاسلام غير ذلك كله !!

فالعلمانيون نظروا لبعض تلك التجارب البشرية وخطلها وانحرافها وسفكها لدماء العلماء وتوريثها للحكم، وأرادوا أن يحاكموا بها الاسلام.

الوجه السادس: القول بأن الشورى ليست لها طريقة معينة ودقيقة من ناحية اجرائية، هذا امر تمتدح عليه الشورى لا تذم !!، إذ القرآن جاء ليبين الطريقة ويترك الوسائل، والأساليب في إطار الطريقة ليست مسألة نصية بل اجتهادية وفق ما يراه الناس فى ذلكم الزمان والوقت، وهكذا الديمقراطية نفسها ليست لها طريقة محددة، فديمقراطية الكيان الصهيونى وآليات الانتخاب فيه غير ديمقراطية أمريكا، غير ديمقراطية سويسرا، غير ديمقراطية بريطانيا وفرنسا، فهل يمكن القول عندئذٍ بأن الديمقراطية ليست نظام حكم لأنه ليست لها اجراءات دقيقة ومنضبطة؟، ولذلك فى الديمقراطية يمكن أن يكون النظام رئاسياً ينتخب الشعب مباشرة رئيسه، ويمكن ان يكون برلمانياً ينتخب الشعب نواباً عنه ويفوضهم لاختيار الرئيس، ويمكن أن يكون «برئاسياً» مزدوجاً بين الطريقتين، فالديمقراطية بوصفها طريقة تعنى حق الشعب فى اختيار حكامه وتشريعاته، ولكن كيف يتم ذلك؟ وما هى آلياته؟ فهو يختلف من بلد لآخر، وكذلك الشورى هى حق الشعب فى اختيار حكامه لا تشريعاته، وأن يرد السلطان للأمة لتختار اما مباشرة واما بتفويضها لمن يختار سواء كان المفوض فردا او جماعة، فالطريقة محددة وواضحة، ولكن الاساليب والوسائل تختلف من ظرف لآخر.

الوجه السابع: القول بأن الشورى بوصفها طريقة لم يتم العمل بها فى تاريخنا الإسلامي قول مجانف للحقيقة، فإن الشورى بوصفها طريقة كانت هي منهج الحكم الراشد، فبعد وفاة رسول الله ﷺ، هرع الصحابة الى سقيفة بنى ساعدة يختارون إماماً يخلفه، وأبو بكر الصديق رضى الله عنه وهو فى مرضه الذي انتقل فيه يدخل المسجد فيقول: «ايها الناس اما وقد رأيتم ما حل بي، فهذا امركم ارده اليكم..» انظر الى قوله هذا امركم !! فتفوضه الامة لاختيار خليفة له، فيختار عمر رضى الله عنه، وكذا فعل عمر رضى الله

عنه وقد أُصيب فرد الأمر إلى الأمة ففوضته فأبى إلا أن يجعل الأمر فى ستة يختارون منهم واحداً، ودخل عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه على النساء في خدورهن يستشيرهن فى عثمان وعلي، انظر يستشير النساء !! فامريكا التي منحت المرأة حق التصويت عام 1920م وفرنسا التى اعطتها هذا الحق عام 1905م ليستا فى موضع يمكنهما أخلاقياً من أن تعطيانا دروساً فى حقوق المرأة السياسية، وهكذا مضى الأمر شورى بين الأمة فى عهد الخلافة الراشدة، الطريقة شورى، والإجراءات مرنة متباينة لكنها فى ذات الطريقة، والأمة كانت تفعل ذلك، والروم والفرس تحت وطأة الكسروية والقيصرية!!

ونواصل يوم الأربعاء.

العلمانية... تشوهات فكرية ينبغي أن تصحَّح(8-10)

الأربعاء 26 تشرين1/أكتوبر 2011

ختمت الحلقة السابعة بالقول: «مضى الأمر شورى بين الأمة في عهد الخلافة الراشدة، الطريقة شورى، والإجراءات مرنة متباينة لكنها في ذات الطريقة، والأمّة كانت تفعل ذلك، والروم والفرس تحت وطأة الكسروية والقيصرية!!» وقد هرع الصحابة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى سقيفة بني ساعدة يتشاورون من يخلف رسول الله، وهذا من عظيم الوعي السياسي الذي صنعه الإسلام في عقول العرب إذ لم تكن لهم من قبله إمارة جامعة ولم يكونوا يعرفون ذلك، بل زعماء قبائل فحسب، والإسلام يبين أهمية وجود القيادة السياسية الموحْدة للأمة «بسكون الحاء» والموحِدة لها «بكسر الحاء» وفي الحديث «لا يحلُّ لامرئ مسلم أن يبيت ليلتين بغير بيعة إمام». والحوار الذي دار بين الصحابة في سقيفة بني ساعدة كان ينطلق من المعرفة التامة بأن الأمر للأمة والسلطان إليها فلا يجوز اغتصاب حق الأمة بالتوريث ولا بالانقلاب العسكري، والذين ذهبوا إلى جواز إمارة المتغلِّب من فقهاء السنة لم يوردوا على ما ذهبوا إليه دليلاً واحدًا اللهم إلا قولهم بوجوب درء الفتنة، والنصوص مضت بأن حق التأمير مرجعه للأمة «إذا كنتم ثلاثة في سفر فأمِّروا أحدكم» فالأمة هي التي تؤمِر عليها من ترى وتثق في دينه ونزاهته، هذا الحق ليس محل خلاف ونزاع بين دعاة الشورى والديمقراطية ولكن النزاع والخلاف الجذري بينهما في المنطلقات الفكرية للشورى والديمقراطية والأسس الجوهرية التي يقوم عليها أي من النظامين، وكنت قد ذكرت أن سوء تطبيق الشورى أو عدم تطبيقها لمئات السنين من قبل الأمّة لا يقدح في الشورى كنظام وإنما يقدح في الأمة وتقصيرها إلا من رحم الله، والنبي عليه الصلاة والسلام تنبأ بأن أول عرى الإسلام نقضاً من قبل الأمة هي عروة الحكم يقول عليه الصلاة والسلام «تنقض عرى الإسلام عروة عروة، كلما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها أولهن الحكم وآخرهن الصلاة».

ذكر الكاتب بابكر فيصل مغالطات تاريخية في معرض رده على الدكتور عبد الحي يوسف إذ يقول: «أمَّا اختيارُ سيدنا أبوبكر في السقيفة فقد كان بأسلوبٍ غلب عليه الصراعُ والنزاع بين المُهاجرين والأنصار من جهة وبين آل بيت الرسول وبعض كبار الصحابة من جهةٍ أخرى. فالأنصار الذين يئسوا من تولية سعد بن عبادة بعد أن رأوا تشبُث عمر وأبي بكر قالوا «منّا أميرٌ ومنكم أمير» ليُجيبهم الصديقُ رضي الله عنهُ «منّا الأمراءُ ومنكم الوزراء» إلى أن قال «وأمَّا عليٌّ كرّم الله وجههُ فقد رفض تولية أبوبكر على اختلاف في الرواية بين رفضه المُبايعة أياماً في أضعف الروايات، وشهوراً حتى موت فاطمة في أغلبها».

وللتعليق على هذه المغالطات أقول:

أولاً: سمى الكاتب الحوار بين الصحابة في اختيار الخليفة صراعاً» والحوار الذي كان دائرًا بين الصحابة لم ترتفع فيه الأصوات بل كانوا يردون إلى الكتاب والسنة حتى خلص بحثهم وحوارهم إلى بيعة أبي بكر رضي الله عنه» ولا أدري لماذا نسمي هذا الحوار صراعاً، إنه يدل على الحيوية السياسية وحرص الأمة على البحث عن حقها السياسي وإدارتها حوارًا عميقاً في هذا الحق لمن هو ومن الذي يمكن أن يخلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأن يستقر الأمر لأبي بكر ولم يرفع فيه سيف» إنه لأكبر دليل على الحيوية السياسية والوعي بالطريقة الشرعية التي تدير الأمة بها خلافها وحوارها السياسي والذي افتقدته لاحقاً، فسالت الدماء وشهرت السيوف وأن يؤول الأمر لأبي بكر رضي الله عنه بكل هدوء وبأسلوب سلمي والأمة قد خرجت من أكبر صدمة منذ تاريخها وهي وفاة نبيها عليه الصلاة والسلام أمر لا يمكن أن نسميه صراعاً.

ثانياً : هب أنه كان صراعاً سياسياً، فهل يحرم الكاتب وجود صراع سياسي بين فئات الأمة ورموزها وما هي السياسة أصلاً وما هي الديمقراطية التي يتبناها الكاتب غير أن تكون صراعاً سياسياً، إن الصراع والخلاف السياسي ليس عيباً – إن قلنا بوقوعه- ولكن العيب كيف تمت إدارته، فلم يكن الكاتب منصفاً

وهو يتبنى التظاهر السلمي والخروج في التظاهرات والاعتصامات وإغلاق الشوارع والاحتجاجات السياسية ويسمي تلك الممارسات ممارسات سياسية راشدة ثم هو يسمي حوارًا بين الصحابة في سقيفة بني ساعدة صراعاً ونزاعاً وتشبثاً وغيرها من العبارات التي تصور الأمر وقد سالت فيه الدماء وبقرت فيه البطون.

ثالثاً: قوله بأن علياً بن أبي طالب رضي الله عنه لم يبايع أبابكر رضي الله عنه فتلك رواية لا تثبت بل ثبت خلافها ففي مجمع الزوائد «5/ 183» ورجاله رجال الصحيح و«البداية والنهاية 5/ 281»، قال ابن كثير عن إسناد الرواية: هذا إسناد صحيح محفوظ عن أبي سعيد الخدري-رضي الله عنه-قال: «لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قام أحد خطباء الأنصار. فذكر بيعة السقيفة ثم قال: ثم انطلقوا فلما قعد أبو بكر على المنبر نظر في وجوه القوم فلم يرَ عليًا، فسأل عنه، فقام أناس من الأنصار، فأتوا به، فقال أبو بكر:- ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وختنه أردت أن تشق عصا المسلمين، فقال: لا تثريب يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبايعه» ومما يدل على أهمية حديث أبي سعيد الخدري الصحيح أن الإمام مسلم بن الحجاج صاحب الجامع الصحيح -الذي هو أصحُّ الكتب الحديثية بعد صحيح البخاري - ذهب إلى شيخه الحافظ محمد بن إسحاق بن خزيمة صاحب صحيح ابن خزيمة، فسأله عن هذا الحديث. فكتب له ابن خزيمة الحديث، وقرأه عليه، وفي رواية حبيب بن أبي ثابت، حيث قال: «كان علي بن أبي طالب في بيته، فأتاه رجل، فقال له: قد جلس أبو بكر للبيعة، فخرج عليٌّ إلى المسجد في قميص له، ما عليه إزار ولا رداء، وهو متعجِّل، كراهة أن يبطئ عن البيعة، فبايع أبا بكر، ثم جلس، وبعث إلى ردائه فجاءوه به، فلبسه فوق قميصه» ذكره الطبري «3/ 207» فلماذا هذه الانتقائية في النقل من الطبري ولم يذكر الكاتب هذه الراوية وقد وردت عند الطبري.

ونواصل يوم الأحد

العلمانية... تشوهات فكرية ينبغي أن تصحَّح(9-10)

الأحد 30 تشرين1/أكتوبر 2011

ناقشت فى الحلقة الثامنة زعم الكاتب بابكر فيصل أن علياً بن أبي طالب رضي الله عنه لم يبايع أبا بكر الصديق رضي الله عنه، وذكرت ما ورد في ذلك من الروايات الصحاح التى تبين بيعة علي لأبى بكر رضي الله عنهما، ثم ذكر الكاتب «وبعد تولية الصدِّيق يرفض سعد بن عُبادة مبايعتهُ» وتعليقاً على هذا أقول:

أولاً: الصحيح خلاف ما ذهب اليه الكاتب، فقد بايع سعد رضي الله عنه أبا بكر وأقرَّه على ما استدل به في أن الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان، وقد أورد الإمام أحمد في مسنده وصححه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في السلسلة الصحيحة «فقال أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه: ولقد علمت يا سعد أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وأنت قاعد:«قريش ولاة هذا الأمر، فبرّ الناس تبع لبرهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم» قال سعد: صدقت نحن الوزراء، وأنتم الأمـراء، فتتابع القوم على البيـــعة وبايـــع ســـعد» رواه أحمد في المسند وانظر تصحيح الالبانى له في«السلسلة الصحيحة» «1156» وما يُذكر بشأن تخلف سعد بن عبادة عن البيعة، واعتزاله الصحابة وجماعة المسلمين بعد ذلك، حتى أنه كان لا يصلي بصلاتهم، ولا يفيض بإفاضتهم في الحج، وإصراره على المنازعة والخلاف، وما ينسب له من قول: «لا أبايعكم حتى أرميكم بما في كنانتي، وأخضب سنان رمحي، وأضرب بسيفي ! فكان لا يصلي بصلاتهم، ولا يجمع بجماعتهم، ولا يقضي بقضائهم ولا يفيض بإفاضتهم، فهذه روايات كذاب الرافضة أبو مخنف لوط بن يحيى الإخباري التالف؛ المحترق صاحب أخبار الشيعة.

ثانياً: هب أن سعداً وعلياً رضي الله عنهما لم يبايعا بل إن مائة أومائتين أو ألفاً من الصحابة لم يبايعوا فهل هذا ينقض البيعة؟ وهل يشترط الكاتب لحصول الحاكم على الشرعية أن يبايعه 99.9٪ من الأمة على نحو ما يحدث في انتخاب الحكام العرب ؟!! ولماذا يورد الكاتب أصلاً أن فلاناً بايع، وفلاناً لم يبايع، وهو

يقول بديمقراطية تجيز تولي الرجل الحكم بأغلبية الأصوات، وإن حصل على 40٪ من المقاعد على نحو ماحصل لحزب النهضة فى تونس فهذه إيرادات لا فائدة منها، وشغب لتغبيش الرؤية، فالشورى لا تستلزم التوافقية أو الحصول على الإجماع!!

ثالثاً: يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه فى كتابه نهج البلاغة عمدة الشيعة ومرجعهم في رسالته التى بعث بها إلى معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنهما «إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله رِضى، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردُّوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباع غير سبيل المؤمنين، وولاّه الله ما تولى» نهج البلاغة: ج 3 ص 7 خطبة 6. وهذا منهج تسلكه جميع الانظمة الديمقراطية، فمن خرج على «رأى الشعب في اختيار الحاكم» واعترض عليه اعتراضاً مسلحاً قاتلته الدولة، وكانت الدولة في قتالها له عندئذٍ محقة ومصيبة بحسب القانون الوضعي نفسه الذي لا يشترط في الأمر قبول الجميع وخضوعهم، والناس في الحكم قديماً وحديثاً يتنازعون.

رابعاً: إن الشورى طريقة لاختيار الحاكم اختلفت أساليبها ووسائلها من حين لآخر، وهذه منقبة لا مثلبة تدل على المرونة لا على العدمية، لكن القاعدة الرئيسة فيها هي أن السلطان للأمة لا يجوز اغتصابه بالغلبة أو التوريث كما حدث لاحقاً في تاريخ المسلمين الذي جعل رسول الله ﷺ يفرق بين فترة الخلفاء الراشدين وما بعدها ليس أن ملوك بنى أمية او العباسيين كانوا يحكمون بغير ما أنزل الله، او انهم كانوا يشرعون مع الله، ولكن لأن الطريقة التى وصلوا بها للحكم لم تكن هى الطريقة الشرعية التى هى الشورى، وفى الحديث عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ــ رضي الله عنه ــ قَالَ«:كُنَّا قُعُودًا فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ بَشِيرٌ رَجُلاً يَكُفُّ حَدِيثَهُ، فَجَاءَ أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيُّ، فَقَالَ: يَا بَشِيرُ بْنَ سَعْدٍ، أَتَحْفَظُ حَدِيثَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي

الأُمَرَاءِ؟ فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَنَا أَحْفَظُ خُطْبَتَهُ، فَجَلَسَ أَبُو ثَعْلَبَةَ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم «تكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللهُّ أَنْ تكُونَ، ثُمَّ يَرْفعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فتَكُونُ مَا شَاءَ اللهُّ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللهُّ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً، فَتكُونُ مَا شَاءَ اللهُّ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةٍ. ثُمَّ سَكَتَ» أخرجه الطيالسى «ص 58 ، رقم 438»، والبزار «7/ 223، رقم 2796»، وأحمد فى المسند «حديث رقم 18430» قال الحافظ العراقي: هذا حديث صحيح وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» «رقم:5» فقد اطلق رسول الله عليه الصلاة والسلام على فترة الخلفاء الراشدين خلافة على منهاج النبوة، بينما جعل ما بعدها ملكاً اما عضوضاً واما جبرياً، ذلك لأن تلك الفترة كانت تقوم على اختيار الحاكم من قبل الأمة مع اختلاف الأساليب والوسائل تارة بمشاورة جمع من الأمة في سقيفة بني ساعدة ثم قبول الناس بنتائج تلك المشورة، ولم يعترض عليها إلا القليل ولم نزعم أن الشورى تستلزم الإجماع حتى يعترض على شرعيتها باعتراض البعض، وإما بتفويض الأمة للخليفة لاختيار من بعده كما فعلت مع أبي بكر رضى الله عنه، أو تكوين الخليفة للجنة انتخابات تضم ستة مرشحين والأمة تختار منهم واحداً كما فعل عمر رضي الله عنه، إلى غير ذلك من أساليب ووسائل في ذات الطريقة التي هي الشورى، ولولا الإطالة لأوردت نصوص كل تلك الوقائع من أمهات كتب التاريخ، مبيناً سندها ومفنداً بعض الروايات الشيعية الباطلة التي شوهت تاريخ تلك الفترة التي امتدحها رسول الله ﷺ في الحديث الذي ذكرته آنفاً.

ونواصل يوم الأربعاء

العلمانية... تشوهات فكرية ينبغي أن تصحَّح(10-10)

الأربعاء 02 تشرين2/نوفمبر 2011

فى هذه الحلقة العاشرة والأخيرة أناقش على وجه الاجمال لا التفصيل بعض ما جاء فى الحلقة الثانية للكاتب بابكر فيصل عن الديمقراطية والعلمانية فقدجاء فى اخر الحلقة الاولى «قول الشيخ عبد الحي أنَّ هناك نظاماً إسلامياً هو «أعدل الأنظمة وأوسطها» قولاً مُجافياً لحقائق التاريخ ووقائعه فهذا النظام الذي يتحدث عنهُ غير موجود الآن ولم يوجد طيلة التاريخ الإسلامي. ثمَّ إنَّ الشيخ يقعُ في خطأ منهجيٍ حين لا يُفرِّق بين وسيلة اختيار الحاكم وبين نظام الحُكم. فمثلما أثبتنا أنهُ لا يوجد أسلوبٌ إسلاميٌ معينٌ لاختيار الحاكم فإنهُ لا يُوجد كذلك نظامٌ إسلاميٌ يُحِّدد سلطات الحاكم وصلاحياته وآلية اتخاذ القرار في الدولة والفترة الزمنيِّة التي يبقى فيها الحاكم على سُدَّة الحكم وغير ذلك من الأمور التي يجب توافرها في أنظمة الحكم» .

فى هذه العبارات تخليط عظيم وبيانه على النحو التالي:

- قوله ان نظام الحكم فى الإسلام لم يقم من قبل ولم يوجد فى التاريخ مخالف لقوله عليه الصلاة والسلام الذى ذكرته فى الحلقة التاسعة «تكون خلافة على منهاج النبوة ثلاثون عامًا» لكننى اوافق الكاتب فى انه انقطع بعد ذلك ولحقت به تشوهات وهو ما نص عليه الحديث نفسه «ثم يكون ملكًا عضوضًا ثم يكون ملكًا جبريًا» فإن اول ما نقضته الامة من عرى الاسلام هو عروة الحكم، إلا ان نظام الحكم فى الاسلام قام من قبل وسيقوم من بعد عندما تعالج الامة التشوهات الفكرية التى لحقت بها وعلى رأسها العلمانية، وقد بشر رسول الله ﷺ بأن ذلك كائن لا محالة فى آخر الحديث المذكور اذ يختمه بقوله «ثم تكون خلافة على منهاج النبوة».

- ان نظام الشورى هو اعدل الانظمة لانه يجعل وظيفة الحاكم التنفيذ فقط لا التشريع ولذلك هو أكثر نظام يتميز بالاستقرار الدستورى لا يخشى الناس من أغلبية تسيطر على البرلمان فتقوم بتعديل القوانين والنظم على النحو الذي يحقق مصالحها.
- ما زالت المغالطات مستمرة حين نقول ليس هنالك آلية لاتخاذ القرار وليس هنالك اجراءات محددة والامر كما حدث مرة معي فى حوار مع جمال البنا إذ قال ليس هنالك دولة فى الاسلام قلت لماذا؟! قال لأن ما يعرف بدولة المدينة لم يكن لديها جيش نظامى!! قلت وكذلك اليابان الى وقت قريب لم يكن لديها جيش!!، هذا تسطيح مثير للاشمئزاز وأخشى ان يأتى علينا زمان يقال ليس فى الاسلام دولة لأن دولة المدينة ليس لديها اقمار صناعية وطاقة نووية والدولة يشترط لها ذلك!! الدولة ايها العلمانيون ارض وشعب ونظام -على حسب تعريف كتب السياسة المعاصرة -سواء كان هذا النظام كهنوتيًا او ملكيًا او بوليسيًا او ثيوغراطيًا او ديمقراطيًا او شوريًا فلا يمكننا ان ننفى ان هذه دول وانظمة فالافضل ان نقول هذا نظام لكنه نظام لا نقبله اما ان ننفى انه نظام فهذه مغالطة لحقائق الواقع فاللانظام نفسه نظام!! وكنت قد ذكرت فى الحلقة الثانية انه لا يوجد أحد من الخلق بلا دين وبلا نظام وان الاسلام لا يعرف قومًا اسمهم اللادينيين اذ الهوى نفسه إله واتباعه يعتبر ديناً ونحن كنا موضوعيين عندما قلنا الديمقراطية والعلمانية انظمة واديان لكنها اديان وانظمة باطلة ولم ننف كونها انظمة.!!
- ذكر الكاتب ان الاسلام لم يحدد صلاحيات الحاكم وسلطاته وهذا من أعظم الفرى فان الاسلام حين يجعل العلاقة بين الحاكم والامة مرتبطة ببيعة هو يحدد ثلاثة امور مهمة جدًا وهي:

اولاً: البيعة تعنى ان يكون ذلك باختيار الامة ورضائها فلا تصح بيعة من مكره والبيعان بالخيار ما لم يتفرقا، والرجل حين يبايع امامًا قبل ان يؤتيه صفقة يمينه هو يعطيه ثمرة فؤاده، هذه المعاني

كلها تتضمنها كلمة بيعة لغة واصطلاحًا فانظر الى عظم المصطلحات السياسية الشرعية، لا تقل لكنها تاريخيًا لم تكن كذلك!!، ان لم تكن كذلك فهذا انحراف من الأمة وخطأ نصوبه ولا ندافع عنه.

ثانيًا: البيعة تعنى وجوب طاعة الامة للإمام وحرمة الخروج عليه ووجوب النصح له ومناصرته وعونه والقتال معه إن هو اقام فيها الدين والكتاب والسنة «أي الدستور» ولم يحد عنه ولم ينكص «عليكم بالسمع والطاعة وان تأمر عليكم عبد حبشي يقودكم بكتاب الله» فانظر الى قيد «يقودكم بكتاب الله».

ثالثًا: «لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق» انه نص دستورى فى تقييد صلاحيات الحاكم لا تجد افضل ولا اعظم ولا اضبط ولا اشمل منه، فإن الدساتير الوضعية ان راحت تذكر قيدًا على صلاحيات الحاكم ذكرت اربعة او خمسة قيود يلعب عليها الحاكم ويذهب كهنته في تفسيرها مذاهب عدة حتى يفرغوا الدستور من محتواه، أما المعصية فإن قدرًا كبيرًا منها يعلمه راعي الضأن فى الخلاء قبل ان يعرفه العلماء ويدركه صغار المسلمين من اطفال المدارس قبل ان يعلمها فقهاء الدستور، فإن هذا القدر فقط الذى يعلمه عامة الناس يجعل على الحاكم قيودًا هى أوضح بكثير من تلك القيود التى تضعها دساتير الارض ولا يفقهها الا الدستوريون واما الشعب الذى يحكمون باسمه لا فقه له بها!!.

ثم ذكر الكاتب تعريفًا خاصًا به للعلمانية «إنَّ الزعم بأنَّ العلمانيَّة تعني الفصل بين الدين والحياة هو كما يقول الدكتور عبد الله النعيم قول ضال ومُضلِّل وغير عملي. فحقيقة الأمر أنَّ الأخلاق المُستمَّدة من مصادر دينية هى أساس الحكم والقضاء والاقتصاد وباقي الأمور المتعلقة بالصالح العام. ولهذا فإنَّ الدين يتخلل جميع جوانب الحياة العامة للمجتمع. ففي مختلف القضايا التي تواجه المجتمع من ضبط

الإجهاض وحضانة الأطفال بعد الطلاق، إلى تنظيم التأمينات الصحية أو العقوبات والسياسات العقابية كلها أمور تحتاج للنظر الأخلاقي العميق الذي يمارسهُ أغلب المواطنين من خلال معتقداتهم الدينية، وهكذا فلا يُمكن للعلمانية إقصاء الدين عن الحياة العامة» واعلق على هذا النقل بالقول:

- هذا الحديث يصلح قاعدة للحوار مع الكاتب الى ان يصبح اسلاميًا كامل الدسم اذ العلمانية عنده بمعنى فصل الدين عن الحياة تعتبر ضلالاً -رائع جدًا -والدين لا بد ان يدخل فى جميع جوانب الحياة -وهذه اروع -وضرب لتلك الجوانب امثلة ولم يقتصر على الاحوال الشخصية فحسب بل ذكر الحكم والاقتصاد والعقوبات كل ذلك يجب ان يدخل فيه الدين!!
- وفى هروب علماني خبرناه تأمل قوله «فحقيقة الأمر أنَّ الأخلاق المُستمَّدة من مصادر دينية هى أساس الحكم والقضاء والإقتصاد وباقي الأمور المتعلقة بالصالح العام» لنقصر الدين فى الأخلاق فقط ونهرب من الشريعة !! ما الفرق بين الأخلاق والشرائع؟ وهل قوله بأن الأخلاق المستمدة من مصادر دينية تدخل فى الحكم والاقتصاد قصر للأخلاق فقط ام كذلك تدخل الشرائع والقوانين والنظم المستمدة من مصادر دينية؟! وهنا ينقض الكاتب غزله على عادة العلمانيين الذين يحاولون استنساخ علمانية تتوافق مع واقعهم ولا يتبنون خطابًا معاديًا للدين لكنه متصالح مع اخلاقه فقط! فالدين عقائد وشرائع وشعائر واخلاق، والنبي عليه الصلاة والسلام عندما قال: «انما بعثت لاتمم صالح الاخلاق» انما تممها بما شرعه من شرائع وبينه من شعائر وارشد اليه اتباعه من قوانين ومن لم يتبع تلك الشريعة فإنما يتبع هواه، واتباع الهوى هو اشد صور الفساد الأخلاقي انحرافًا قال رب العزة: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنَ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾، وقال تعالى ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

هذا آخر ما أردت تسجيله والحديث عن تشوهات العلمانية يطول ترقبوه بصورة تفصيلية فى كتاب بذات العنوان بإذن الله تعالى.

أيها العلماني: وحِّد الله قبل أن تصوم فإنه لا يدخل الجنة علماني !! (1-2)

الخميس 18تموز/يوليو 2013

أشكر الذين تواصلوا معي يسألون عن انقطاع «ضد الوهن» وهم يتابعون ما كتبت أخيراً عن تاءين أبغضهما في الله، وما زلت في مدارس صناعة القادة في شغل عن كثير من المناشط والمحاضرات والدورات والكتابات، والتاء الثانية التي أبغضها تاء الترخص سأتحدث عنها لاحقاً لكن مقالة نبهني إليها الوالد الكريم الطيب مصطفى جعلتني أكتب عن هذا الأمر فأقول:

أعلم أن حمير العلمانية سيرتفع صوتها بالنهيق والنعيق عندما تقرأ هذا العنوان وسيطرح بعضهم أسئلة ساخرة وحقيرة كحقارة عقولهم وهل الجنة ملك لدكتور الجزولي؟، ويرددون عبارة يهرفون بها ولا يعرفونها قائلين انظروا إلى هذه «الثيوغراطية» والتكلم باسم الله؟! انظروا إلى رجال الدين والدجالين الذين يفترون على الله ويوزعون الرحمة على حسب أهوائهم ويكفرون الناس؟! وغيرها من هذه المسخرة التى نعرف شنشنتها، وأقبح من ذلك شنشنة قول بعض «الأشياخ» أن العلمانيين منهم مسلمون لا يحاربون الدين ومنهم كافرون يحاربون الدين، وأن العلمانية نوعان معتدلة ومتطرفة!! وهذا القول مِن مَن ينتسبون إلى العلم ناتج من جهلين أو أحدهما، جهل بماهية الإسلام ومتى يصبح المرء مسلماً وجهل بالعلمانية ومناقضتها للإسلام معتدلها ومتطرفها على حد سواء!! وقد يردد متورع كذوب: اللهم إنى صائم كيف نسب الناس فى رمضان، قلت إن من أعظم القربات التى كان يتقرب بها الصحابة إلى ربنا الديان مطاعنة آل العناد في رمضان، فكانت غزوة بدر وفتح مكة وغيرهما من المنازل والغزوات، وأنه لمن أعظم القربات التي يتقرب بها المرء إلى الله عز وجل هو فضح العلمانيين وتحذير الأمة منهم وبيان بطلان فكرهم وحقارته. هؤلاء القوم الذين قام رفاقهم في مصر بأكل إلههم الديمقراطية لما جاعوا ولم يصلوا بها إلى الحكم!! وقد قرأت كلاماً للمدعو حيدر إبراهيم نبهني إليه الوالد الكريم الطيب مصطفى وهو يرد

عليه دفاعاً عن رسول الله ﷺ، كلاماً كدت أصاب منه بالقيء وأنا صائم فلعنة الله على حيدر وعلى من مدحه من ملحد «محمد أحمد محمود» تسمى باسم محمد ومحمد عليه الصلاة والسلام منه براءة!!.

أيها العلماني سأتحدث معك حديث الصراحة الذي لم تسمعه من قبل، لأني أريد لك الخير وبك الخير، ولذلك سأكون معك صريحاً وواضحاً، أما الذين يوهمونك بأنك على دين الله وأن دين الله واسع يقبل العلمانية كما يقبل المالكية والشافعية فهؤلاء «الأشياخ» سيوردونك المهالك وستعرف الحقيقة حين لا تنفع المعرفة ولا ينفع الندم، إن العلمانية ثلاث دركات:

الدركة الأولى: صنف منهم يقول إن في الإسلام نظام حكم واقتصاد واجتماع وتعليم وثقافة ودبلوماسية، لكن كل ذلك لا يصلح لزماننا إذ النصوص ثابتة والواقع متحرك والواقع «المتحرك» لا يمكن أن يحكمه «النص الثابت» ولا بد للواقع «المتحرك» من تشريعات جديدة ونظم جديدة ومفاهيم جديدة مع استلهامنا الجانب الأخلاقي في الدين من عدالة ونزاهة وصدق وأمانة في العمل السياسي، وهذا القول بعين القرآن الكريم يعني أن الله كان كاذباً- تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - في قوله تعالى ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِّ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً ﴾ فالرسالة لم تكن لكل البشر في كل بدو وحضر وفي كل زمان وعصر والبشرية بحاجة إلى تشريعات وقوانين بمعزل عن الرب والإله يضعها البشر بأنفسهم ليدبروا بها حياتهم ويديروا بها شؤونهم في ممارسة للتشريع من دون الله عز وجل لجهل بمعنى كونه رباً وكونه حكماً، وهذا الصنف من العلمانيين لو ذهبت أعدد أوجه كفره وخروجه عن الدين وإشراكه برب العالمين لامتلأت القراطيس.

الدركة الثانية: وهو صنف أشر من الأول يقول ليس في الإسلام نظام حكم وليس من طبيعة الدين تناول الشأن السياسي لأن الشأن السياسي شأن دنيوي محض ويردد في غباء حديثاً التقطه من أفواه دعاة الإسلام المعتل «أنتم أعلم بأمور دنياكم» !!، ويزعم هذا الصنف أن الدين جاء بالشعائر لتنظيم العلاقة بين العبد

وربه لا بالشرائع التي تنظم علاقة البشر بالبشر!! ولعمري كأنه يقول إن الذي قال ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ غير الذي قال ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ وكأنه يخطرف بالقول إن الذي قال ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ غير الذي قال ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ﴾ وهو بلا عقل ولا فهم ولا أخلاق حين يكابر فيزعم أن الذى قال ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ غير الذي قال ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ والذي يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض حكمه في الكتاب واضح وبين، ولكن الذين يكتمون العلم من الذين تلعنهم الملائكة والناس أجمعون هم المخادعين للعلمانية المتجنبين مواجهتها بصراحة والحديث إليهم بوضوح والصدع في وجوههم بالحقيقة القرآنية الساطعة ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

ونواصل في الحلقة القادمة ذكر الصنف الثالث من العلمانيين وهو الأشد كفراً وزندقة

أيها العلماني: وحّد الله قبل أن تصوم فإنه لا يدخل الجنة علماني !! (2-2)

الأحد 21 تموز/يوليو 2013

ذكرت في الحلقة الأولى دركتين من دركات العلمانية وصنفين من أصناف العلمانيين:

الدركة الثالثة: وهو صنف أشر من الثاني وما أشرك بالله قوم كما أشرك هذا الصنف إذ يقول الدين سبب تخلفنا ومصدر شقائنا ووصمة عارنا، وانتماؤنا الى أجداد سفكوا الدماء وفتحوا البلاد بالسيف وقهروا الشعوب هو انتماء لا نتشرف به ولا نحفل وهو الذي جعل صفحات تاريخنا من أسود الصفحات، أن أدعو لنظام حكم إسلامي يعنى أن أدعوا الى الظلامية والتخلف والرجعية يعنى أن أعيد البشرية التى أنقذتها الثورة الفرنسية من براثن الثيوغراطية الى حضيض اللاوعى واللا علم واللا إنسانية!! ومثل هذه المقالة وصاحبها فقط أريد من الجهم بن صفوان والجعد بن درهم قادة الإرجاء ورافعي رايته ومؤسسي مذهبه أن يخبرونى عن حكمه وقد قصروا الكفر فى الجحود فأي جحود أقبح وأشنع من هذا فإن قائل هذه المقالة إن قالها مازحًا كفر فكيف إذا قالها مؤمنًا بما فيها داعيًا إليها مناظرًا عنها ومدافعًا عن مفاهيمها راميأً مخالفها بالرجعية وواصفها معتنقها بالاستنارة والله يقول عن قوم قالوا أقل من ما قاله ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِؤُونَ لاَ تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ ورغم مجيئهم تائبين مستغفرين معتذرين يقول لهم رب العزة عز وجل قد نقبل توبة بعضكم فنعفو عنهم وقد نعذب بعضكم فلا نقبل توبته ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُواْ مُجْرِمِينَ﴾.

أيها العلماني هذه هى مذاهبكم ودركاتكم فى الضلال أما وقد استبان لك شركك وكفرك بالله العظيم فاعلم أن الله حرم الجنة على أهل الشرك فقال ﴿ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾، وإن ربنا الرحيم يغفر كل ذنب مات عليه الإنسان إلا الشرك يقول ربنا الحكم

الكبير المتعال ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا ﴾والعلمانية شرك بالله فى التشريع ومنازعة لله فى الربوبية واستهزاء بشرائع الله ورمي لها بالرجعية أو على أقل دركاتها ادعاء بأن الشريعة الخاتمة غير عامة ولا تامة ولا كافية والذى قال فى سورة الكهف: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾، هو الذى قال قبلها في ذات السورة: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾، يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطى رحمه الله تعالى –وتأمل أيها العلماني قوله هذا وتدبر الآيات التى سردها فإنى مشفق عليك ولك من الناصحين– « وَلَا يُشْرِكُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا أَحَدًا فِي حُكْمِهِ ، بَلِ الْحُكْمُ لَهُ وَحْدَهُ جَلَّ وَعَلَا لَا حُكْمَ لِغَيْرِهِ أَلْبَتَّةَ ، فَالْحَلَالُ مَا أَحَلَّهُ تَعَالَى ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ ، وَالدِّينُ مَا شَرَعَهُ ، وَالْقَضَاءُ مَا قَضَاهُ ، وَقَرَأَهُ ابْنُ عَامِرٍ مِنَ السَّبْعَةِ ; " وَلَا تُشْرِكْ " بِضَمِّ التَّاءِ الْمُثَنَّاةِ الْفَوْقِيَّةِ وَسُكُونِ الْكَافِ بِصِيغَةِ النَّهْيِ ، أَيْ : لَا تُشْرِكْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، أَوْ لَا تُشْرِكْ أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ أَحَدًا فِي حُكْمِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا ، بَلْ أَخْلِصِ الْحُكْمَ لِلَّهِ مِنْ شَوَائِبِ شِرْكِ غَيْرِهِ فِي الْحُكْمِ ، وَحُكْمُهُ جَلَّ وَعَلَا الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ : وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا شَامِلٌ لِكُلِّ مَا يَقْضِيهِ جَلَّ وَعَلَا ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ التَّشْرِيعُ دُخُولًا أَوَّلِيًّا .

وَمَا تَضَمَّنَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ مِنْ كَوْنِ الْحُكْمِ لِلَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِيهِ عَلَى كِلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ جَاءَ مُبَيَّنًا فِي آيَاتٍ أُخَرَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ الْآيَةَ ﴾ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ ﴾، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ

يُوقِنُونَ ﴾، وَقَوْلِـهِ تَعَالَى: ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ .

وَيُفْهَمُ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ ، كَقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ﴾، أَنَّ مُتَّبِعِي أَحْكَامِ الْمُشَرِّعِينَ غَيْرِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ بِاللَّهِ ، وَهَذَا الْمَفْهُومُ جَاءَ مُبَيَّنًا فِي آيَاتٍ أُخَرَ ، كَقَوْلِهِ فِيمَنِ اتَّبَعَ تَشْرِيعَ الشَّيْطَانِ فِي إِبَاحَةِ الْمَيْتَةِ بِدَعْوَى أَنَّهَا ذَبِيحَةُ اللَّهِ: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾، فَصَرَّحَ بِأَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ بِطَاعَتِهِمْ ، وَهَذَا الْإِشْرَاكُ فِي الطَّاعَةِ ، وَاتِّبَاعِ التَّشْرِيعِ الْمُخَالِفِ لِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُرَادُ بِعِبَادَةِ الشَّيْطَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَابَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴾ ، وَقَوْلِـهِ تَعَالَى عَنْ نَبِيِّهِ إِبْرَاهِيمَ : ﴿ يَاأَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا ﴾، وَقَوْلِـهِ تَعَالَى: ﴿ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا ﴾، أَيْ : مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا شَيْطَانًا ، أَيْ : وَذَلِكَ بِاتِّبَاعِ تَشْرِيعِهِ ، وَلِذَا سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى الَّذِينَ يُطَاعُونَ فِيمَا زَيَّنُوا مِنَ الْمَعَاصِي شُرَكَاءَ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ الْآيَةَ ﴾، وَقَدْ بَيَّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا لِعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾، فَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُمْ أَحَلُّوا لَهُمْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ ، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَاتَّبَعُوهُمْ فِي ذَلِكَ ، وَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ اتِّخَاذُهُمْ إِيَّاهُمْ أَرْبَابًا .

وَمِنْ أَصْرَحِ الْأَدِلَّةِ فِي هَذَا : أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا فِي " سُورَةِ النِّسَاءِ " بَيَّنَ أَنَّ مَنْ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى غَيْرِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ يَتَعَجَّبُ مِنْ زَعْمِهِمْ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ دَعْوَاهُمُ الْإِيمَانَ مَعَ إِرَادَةِ التَّحَاكُمِ إِلَى الطَّاغُوتِ بَالِغَةٌ مِنَ الْكَذِبِ مَا يَحْصُلُ مِنْهُ الْعَجَبُ ; وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ

آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾.

وَبِهَذِهِ النُّصُوصِ السَّمَاوِيَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَا يَظْهَرُ غَايَةَ الظُّهُورِ: أَنَّ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْقَوَانِينَ الْوَضْعِيَّةَ الَّتِي شَرَعَهَا الشَّيْطَانُ عَلَى أَلْسِنَةِ أَوْلِيَائِهِ مُخَالَفَةً لِمَا شَرَعَهُ اللهُ جَلَّ وَعَلَا عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ لَا يَشُكُّ فِي كُفْرِهِمْ وَشِرْكِهِمْ إِلَّا مَنْ طَمَسَ اللهُ بَصِيرَتَهُ، وَأَعْمَاهُ عَنْ نُورِ الْوَحْيِ مِثْلَهُمْ».

أيها العلماني اسمعها مني والذي بعث محمدًا عليه الصلاة والسلام بالحق لا يدخل الجنة علماني لأنه لا يدخل الجنة مشرك ولئن تسمع كلام من يبكيك خير لك من أن تسمع كلام من يخدعك، كل علماني يعتقد نفسه مسلمًا أو يظن أنني قد تجنيت على العلمانية فأنا على استعداد للحوار معه، أيها العلماني إذا أردت معرفة الحق في هذه المسألة أوتصويبي في ما تراني مخطئاً فيه ورغبت في مزيد بيان وإدارة حوار ونقاش في المسألة معلقًا أو مستنكرًا أو مستعلمًا ومستفهمًا أو باحثًا متجردًا فهلا بك ومرحبًا.